



زیر ۱۶۸۱
شماره ۱۳۸۱

شماره
بازرسی ۶۳ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
اسم کتاب: تاریخ و سیرت امام حسین	
مؤلف: جبرائیل آملی	
موضوع: تاریخ و سیرت	
مجله ۱۳۰۲	شماره دفتر ۱۳۹
۱۱۹	



بازدید شد
۱۳۸۱

بسم الله الرحمن الرحيم
هدیه حاج آقا شیخ حکیم محمد تقی
الموسوی آملی
قرآن
مالک مملوک مالک المملوک محمد علی



بازدید شد
۱۳۸۱

كتاب
مجلس

فذلك نعم الخبر ليس من نصيب ولا من كفاية وانما اردت جمع مكررات في
 وفاء وكرامه المتصدي لهذا المعاني فذكر في ولا جبار ونعمه لسانها مع اني لم اتق
 بل ولا ضمة الجبل اولم يسير اعادة النظر اليه اذ اجماله هو الفكر عليه وانا اكتب في الاعتناء
 وابتدريت لطلب البشارة ما رايت الشريف في الوضع منه في التعريض حياتي في الحق
 مع فلة اقدر الكثير منهم على اقل من هذا التبرع ودرجات قد بلبلوا ولم تنوه في
 الحول والقوة ان باور في الكثرة ولم يدع غلطي على قراره وانما هو المصطفى في
 المتصف ومما دفت تعلقات الفضل الرباني مولانا مسعود الشيرازي
 عاقل الشرح مع عدم ضلوه عن الحق لكن لما لم تيسر لكل احد
 بانه من غير فشرقة عن الباب الترتيب فلهذا في التباين ما لم يرد على
 اخبروا اوضح وبيان اتم واوضح مع ايرادات واعمال وتكلمات شافية ولما كان
 ما افاده الفاصل الشيرازي في الاستبصار كما انتمس في رابعة الغياط لم يكن في ذلك
 وتكررت باربع في ذكره الا لدفع ما توهمت هو انه اوصل من طنت اريد ولم انجد في
 التبرع وجعلت مطلع النظر في التوضيح ولما وجدت نفسي في حوزة المطرقة بها الصفة
 غير طاب لتهمة الدنيا الدنية صنته عن التلوث بالعداوات وجعله غرضه للتوصل اليه
 اشرف السادات من المكارم والسعادات فائدة الاجزاء المصطفين صاحب جود وند
 وحسن العمل النول وابن عم الرسول العارف بالسير ارانا على العالم بوارق التبرع
 المسكين في وجهه فانه النبي الذي كل الناس ارض احصا كماله وعجز البعالي في
 اجلاله سيف الله الغالب وغالب كل غالب امام المشرق والمغرب واليه المرجع
 على ابن ابي طالب متمسكا بتم الوسايل متمسكا بما قاله الغياط جئت سليمان يومه في غربة

كتاب
مجلس

انت رجل اركان في فيها تترت شج الخواص اعتذرت ان الهدايا مقدار مبد بها
 وارجو منكم ان يكونوا العبيد لما كتبه آيات ان لا يروى غايها وشيخلي بطنه الخفي وكره
 الوفي ويخطي في كذا ناعن بالباد ويحيط في الاخرة تحت اللوا ويروح من غي الكاسد
 في نظر الما فذا الخاضع قال له به اسوة ونفسي عن اعداءه قوة ولما اية ببركة العباد
 وفصل **الاجابات** ونزيل العباد عن قلوب الاصحاب سميت كشت الغني
 من شج حرة **الاجابات** لانه المصالح لكل داع ومنه راس القول اذ به
 اشارة **الشاح** تقدمه المذنبات بركة اما بعد هذه المذنبات وقوات العتول النورية
 بلع فله استعمالها في العتول النورية بسبوتة بالمادة وهدت في مزا
 اياكل ينابا سور قال المحقق **الدرر** اذ في العلم فان العلم نور يفرح صفات الاشياء ويمكن
 ان يراوه المفاخرات مثل محييتها النورية الاشرافيين وكما النفس الانسية الى ان
 انصار معنوا في شج غيرة العلوم او بالفيض منها على النفس المحررة عن العوائق الطبيعية
 في الاخرة **وقد** الذرية **شج** فانصاف العقل بالنورية بالمخي الاول لا تشب عليه
 العلم او جاز **الدرر** بالنورية بالمخي الثاني فترتب انساب الفرد الى النوع فان كل عقل
 فرد من النور حسب لاي نوعه او فترتب احمر مبالغة وانصافه بالنورية بالمخي ان لا
 لان العتول اخذ منها النور بهذا المعنى وبالمجته هذه الفتوة الا قوله الاجرام السفلية **شج**
 بلع براعة الاستعمال كما ان قوله المحي الى قوله والروية اشارة الى الطبيعي
 ليدلهم ان العتول انما هي ائمة فحيت حرم بالذوات علم انه ليس شج شي سوى الذات
 بل الصفات كمنها في الذات لو كان شي منها في الذات ما كان للتحصيل بالذات والقام
 في الذات **شج** وظهر من هذا الى قوله الجلية سر الاربرونية اشارة الى عالم الغيب

حكمة بمعنى

الخ خاتم

اعني عالم المفاخرات النور المشدج على قلوبنا ان المتعز عنهم اسنا والكلوجية الشدا
 الى العلم ومحركات الاجرام العلوية قسما من محركات النفس المحررة عن المادة وقوة
 بي الترة الجمانية التي تستبها الى العقل كنه السبل النيا في ان كنهها محال ارت الجزة
 الا ان الخيال يحيط بالذات وهي سارية في جرم العقل كنه في النفس منطبعة وامثال ان
 عيان للعقل كنه منطبعة فقط والشيخ الرئيس على ان النفس محررة لا غير الامام الرازي
 عيان ان النفس محررة ومنطبعة قال المحقق الطوسي وذلك شج لم يدره شي في عالم
 الواحد ينشئ ان يكون من النفس اعني اذا تميز هو الله لهما معا والحق ان النفس محررة
 وقوة خيالية وهذا امر اول الامام غاية ما في الباب انه غير من القوة الله بته بالنفس
 والمناسب لاستعمال لفظ الادب ان يراو بالحرك المحرك المعيد وهو النفس المحررة اذ ان
 البانية منطبعة جمانية مسبوقة بالمادة قلنا نسبة لفظ الادب ان الله عز وجل هو التكو
 ولذا استعملها في مسكات الاجرام السفلية التي هي ملابها التي هي مبداء الحركة الطبو
 لا وراك المشافي ومبداء السكون الطبيعي لا وراك الخلية يجمع انما مسبوقة بالمادة والطبو
 بهذا المعنى فخص بسفليات ذواتها كات الطينة فاحية بها وحركة **الاجرام** كنه في الجبر
 والجبر يجمع انهم صرحوا بتخصيص الاول بالعلاقات خزانة في العبارة خزانة وفي بعض النسخ
 الاجسام وهو الخط وفي القاموس الموات كوات الموت وكسما بالروح فيه انشج
 فاموات منها ما لم تنم وهو مفرد حيث خل الى المواد وجميع الطبل جمعية وقوة اشارة
 صفة له اموات المواد كبر وطينة والمخي المحي كل فرد من افراد المولات الذي هو موات
 لانها بدون الصور النوعية كالموات وجعل الصور النوعية من اية اشارة الى
 فانه كل شي في وقول العلوم هي النورس الماطلة ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية

بأن يكون حصول كل نظرية من غير حاجة إلى فكر مسبق فوهة قدرسية والنفسية التي
حصل لها هذه القوة ونفسه لا يكون له الحركية والجموع والجنس والانس وحاصلها ان لا يكون التعميم
وتوضيف الا بالثابتين اثبتة الى ان المراد بالكل الخلق لما نقل عنه عليه السلام كل شيء الى
يقتضي العمل الاصل في فهم هذه مقدما على الاستعارة فيشبهه كناية عن التردد والاختلاف
الاجال في الاستعارة والاربعون في كل ما بالتميز والميخنة ما سعتهم بالذي اوجب على
التماس في فهم الشرح المذكور بان كثرة التماس اوجب عليه ان يصنفه فاستنت
قوله في هذا الاصل انما كان من الاجابة وتلك النظارة الى التي اهل العقلة
يكنون وفي العبارة تفصيل بسبب الفصل بين الفاعل والفعل والمراد في
سعيه في ذلك ما سمي اجابة في العبارة قوله انما الخطا في اي مع ماله او حمل تلك
الصفات التي لا تكون في ذاته وهو انفسه وهو العلامة وسميات الجلال هي الصفات السلبية
وسميات الكمال هي الصفات القوتية ثم الحق اعم ولا يسمه الى المبدء ونظيره وقد يطلق الحق
سميا بالادب في قوله وكل واحد من الاعتبارين اي ملاحظة المدعي بالاعتبارين احدهما ملاحظة
الاعتبار في انفسه مع عدم اعتبار نسبة الى مخلوقاته وثانيها ملاحظة تعديها على غير
النفس مع اعتبار نسبة الى مخلوقاته قوله وحيثما التمس اي عا طيب هذا التمس بحال الا وقوله
ولان تلك القوة العقلية لا تزداد في انوار ملاحظة الجمع قوله يسمى عقلا بغير لايان الخ والنفس في هذه
في مجموع المتعولات البدئية والنظرية التي تعلوها بالا نطباع فان النفس لا تخلو من
العلم المحسوس في نفسها ثم انما يطلق العقل البهولي في عا النفس في تلك المرحلة لا في تلك
المرحلة وكذا الى ان في سائر المراتب في القايخ في شرح الهداية وفي محل اخر منه ان
لا يعقل العقل استنادا لا على النفس في مرتبة الاربعة او على نفس تلك المرحلة قال الحق

بأن يكون

في حاشية المطالع ان يستعمل تلك المراتب في نفس في تلك المراتب بهذا الاسباب في ما
يسمى القوة المصلحة للنفس في تلك المراتب في تلك المراتب في تلك المراتب في تلك المراتب
في التميز بها على ان يطلق النفس في راد قوتها والانس في مرتبة العقل الملكة حصلت بها
الهداية في القدرة على الانتقال منها الى النظريات المراد بالملكة ما يتقبل الحلال الخ في الكيفية
الراسخة لان استناد الانتقال الذي هو العقل الملكة راسخة في هذه المرحلة او المراد بها
العدم كانه قد حصل وجود الانتقال بها على قدره والنفس في مرتبة العقل الفعلى حصلت بها
النظريات لكن لا يطالعها بل هي مخونة عنده فسميتها بالعقل الفعلى في الفعل في
اختلاف في ان كل شيء في ملكة الاستحضار بحيث يستحضره بلا تفكير به يدور في ملكة
ملاحظة النظريات الخاصة مرة بعد اخرى او لا يجب ان القدرة على ان يصنفها في هذه
المرحلة في مرتبة الملكات بما عا ان قبل حصول هذه الاستحضار او حضرت المتعولات
مرة وذهبت النفس عنها وهي قاهرة على استحضار هذه المرحلة لو لم يكن عقلا بالانفس
مراتب القوة النظرية في الاربعة اعلم ان العقل بالانفس يتأخر في المحدث عن استناد لان
المدرك في تلك المراتب لا يصير ملكة الاستحضار هذا ان اعتبر في العقل بالانفس ملكة الاستحضار
اولا ان المدرك في تلك المراتب لا يصير ملكة الاستحضار هذا ان اعتبر في العقل بالانفس ملكة الاستحضار
والنفس العقل بالانفس مقدم في البقاء على الاستناد لان المثلثة تزداد في السعة وتزيد في الملكة
او القدرة على الاستحضار في فهم نظرية الى ان خفي المحدث فجعله مرتبة رابعة وتسمى نظرية التقدم
فجعل مرتبة ثالثة والنفس في مرتبة العقل استناد حضرت عند المتعولات اي النظريات
اذا الاستكمال انما تكون بها وفي الهداية ان متعولات النفس في مرتبة الاربعة تسمى في تلك المرحلة
ونقل عن جهاستند الى التسمية من كلام الشيخ في حاشية الشرح وقد سمي في المتعولات

مستفادة من خارج أي من العقل الفعال وفي حقيقة المطالع ان هذه المراتب تعتبر كالتسلسل
 لكل نظري فنجعل الحال اذ قد يكون الترتيب في بعض النظريات في مرتبة العقل البشري
 والى بعضها في مرتبة العقل الملكة والى بعضها في مرتبة العقل الفعال وقال بعضهم ان المستفادة
 للحاصل لا تثبت به جميع النظريات المستفادة وهو المعلوم في كلام الشرح بها حيث
 عزيزة وقال في بعض السوال ولا فائدة فيها لكن المشهور ان المستفادة يحصل بحجج
 في وجه العقل وهذا ليس كغيره فافادنا باعتبار النسبة الى مجموع النظريات فالظاهر
 اننا انما نؤمن في دار القرار ومنهم من جوز هذه الشدة للتفكير كانه لا يشغلها
 عن شئ انما في جلاله في غير ابدانهم قد انخرطوا في سلك المجرورات التي
 نشأ من سوادها انما في الشدة الاولى والقوة المناسبة للمرتبة وفي المستفادة
 قال يسمى مرتبة النفس هذه في الشدة الى الاصطلاح الثاني وهو تسمية مرتبة
 هذه الاسمي فان السليبي صرح بان كلا الاستعمالات يقال او هو المرتبة
 الى صفة النفس والى حاله الى صفة لها في هذه المرتبة فيخرج الى القوة الى صفة وهو بعيد
 في المقام الى استغناء المصنف تلك المراتب خصوصاً البولي في زمان اقتداره
 على الترتيب في الكتاب استحقاق الى صفة التوالى بالطلب المراتب بغيره بشهادة
 عليها ليس في الاستغناء عن العقل الفعال والمستفادة بحججها المعية الغير
 المشبهة وهو اعتبار الترتيب النسبة الى مجموع النظريات لا يرفع البحث على طلب
 اما يورد بالحق ان طلب مجموع المراتب الثلاث لا يتقدم لعل الطلب لكل جزء منه
 ولما الجواب الذي في حاشية الشرح حيث قال قلت في قوله انفس علينا اودم افانها
 فلا يشبه شيئا لانه اذا كان طلب اصل الافاضة بالطريق الاولى فلا يخص عنه الا ما ذكرنا من

قد قال فيلانة

قوله ان قيل الى السوال ينبغي ان النقطة محمولة على حصول المرتبة لا على طلبها فقال
 الطلب يناسب مرتبة الحصول نظراً الى الجواب لا يلائم اذا المنع انما يرد على ما اودعه المصنف
 ولا يمكن منع عدم مناسبة الطلب بترتيب الحصول مع انه لا يربط قوة المحمول الى ما قبله
 كما لا يخفى في العبارة فترارة فانها جزء الجواب انما يقال سلكه ان لا يناسبها ولا يضر
 اذ النقطة محمولة على طلبها لا على حصولها والتفاوت بين التفسيرين واضح لا يدرك الا في
 والجواب عنه انه لا ينبغي حمل قول السائل بان هذه المرتبة على خصوص مرتبة الحصول بل على اعتبار
 عام اي المرتبة المحمول عليها النقطة في نفس الامر حيث رغم المقرض في مرتبة الحصول
 وعند المجيب في مرتبة طلبه فلو انه المرتبة ما نحو العنوان المرتبة المحمل عليها النقطة في
 في الجواب بان لا يتم ان الطلب لا يناسب المرتبة بل على النقطة مستند بان النقطة
 محمولة على طلبها لا على حصولها فيقول الشارح ويضاهي التسمي المحمل منها وما سبق وفيما ياتي
 ان على طلب التسمي محمل حاصل الجواب انكم ان اردتم تقديم المناسبة لمرتبة الحصول فسلم
 لكن النقطة غير محمولة عليها وقوله فانه محمول على طلبها بل يرد ان اودع عدم المناسبة
 لمرتبة الطلب في غير سلم ولا يلائم قوله فلا يتم ان لا يناسبها وهذا الجواب ليس بلام
 الجواب سبقت اعلم ان الضمير في قوله لا يتم انه راجع الى الطلب في قوله فانه النقطة قوله
 في قول الشرح ويضاهي التسمي محمل قوله وليس له ان يحتمل رجوع الضمير الى النقطة قوله الاول
 اظهر في وان كافي لتلك الضمير وتوضيح اننا ان علم من عدم مناسبة الطلب
 التوالى لا يناسب المرتبة او هما متلازمان فعال في الجواب ان لا يتم ان التوالى لا يناسب
 المحمول عليها التوالى فان التوالى محمول على طلب المرتبة التي محمل التسمي في التوالى
 والضمير في قوله على طلبها راجع الى مرتبة النفس حين الكمال بالفعل وقد سبق للرجوع محموله في حاشية

ان العمل بالاعمال لا ينبغي ذكر المحقق الشريف في حاشيته شرح الهداية بالخطية في حصول ما عليه ^{الوجه}
عليه من ضرورة كماله الملكات الخاضعة والاخلاق المرضية المكتسبة من الاعمال وحاصل ادراك
صفات الكمال التي هي موارث الاعمال لا اشارة الى الحكمة العملية انتهى فكل ما عدا ذلك من امور غير
الوجه الى الانسان وفاضل الوجه من الحصول وما بين ما عليه كما حصل عليه قول السيد عليه من الامور
الوجه من غير ان يكون من صفات البشر كماله بما ينبغي ان يعمل الاعمال كون العلم بالاعمال حكمة وان
بعضهم قد منع ذلك من السيد الاعمال كماله ان لا مثال حيث قال من الملكات الخاضعة والاخلاق المرضية
وجه التوجه التي هي موارث الاعمال ولو لم يكن كماله من غير قول ما ينبغي على السبيل بل يكون مستقلا
بالحال المقدر بان يحصل الذي هو حاصل الوجه فيكون المنة او ادراك امر يحجب على الانسان حصول
من فعل الاعمال الحسنة ومنه ان الاعمال القبيحة وهي الصفات والملكات المرضية غير المتوارث بل مكتسبة
فان لم يكن كماله علميا بما ينبغي ان يعمل وعاملا بما ينبغي ان يعمل واما كماله ينبغي ان يتوكل في الظاهر
ان المراد بدارك الصفات في الاخلاق المرضية هو ادراك كسبية الانصاف اما فان من علم
ونصو الصفات في الاخلاق المرضية الى صفة بالاعمال فيجوز هذا الاسم حكما حيث يعلم كسبية الانصاف
بذلك الصفة لا بل كسبية العمل بالاعمال فادراك كسبية الانصاف لا يخرج عن ادراك كسبية الانصاف وحصل
الحكام على حذف صفات اي ادراك كسبية الانصاف كما عليه الوجه من الاخلاق كماله انصافا
فوق ما ينبغي وان كان ظاهر العلم بالعلم لكن المراد منه العلم بكسبية العمل وهذا هو العلم بكسبية
الصفة المراد العلم فانهم يعلمون ان كماله ان يحل ما عدا ذلك من الامور كماله ادراك في الشق
الاول وهو غير راجع الى ما ينبغي ان يعمل فاما الوجه في غير المنة او ادراك العلم بالعلم
يعني كماله الاعمال لا راجع الى الانسان وهو ما ينبغي ان يعمل الى امثلة الصلوة من الامور
الانسان وما ينبغي ان يعمل فادراك العلم بالعلم ينبغي ان يكون عليها الصلوة والتكبير والقرآن

والوجه

والوجه في ان كسبية الادراك غير كسبية العلم بها هو الحكمة قوله مضاهية العلم
العلم هو علم الجودات العقول التي كمالها العملية والعلمية كماله بالفعل في المضاهية المستعدة
للسعادة الاخرية التي هي السعادة والسعادة الباقية بعد خراب البدن قوله بحسب الطائفة البشرية
اما متعلق بالتصديق او بالاستكمال او بالجلية الاولية قد يحذف في قوله الصغير من هذا العلم انه لا يلزم من
معرفة جميع الاحوال ولا معرفة احوال جميع الموجودات لا يحصل جميع ما يجب ان يعمل في العلم
وانه لا يلزم المرتبة الباقية من اليقين ولا مطابقتها لنفسه في الواقع بل يكفي المطابقة في الحقيقة
بعد ذلك الجهد فلا يخرج بحسب لغة الواقع في سبيله كونه حكما ولذا وبالطاقة اما طاعة الشخص
او طاعة النوع او طاعة اوساط الناس والاخير اظهر فالسيد قدس سره هذا التعريف
يدل على ان علم الحكمة على النفس كماله في قوله هذا التعريف على ان الحكمة ليست به
او الاستكمال ليس بعد اتمام دلالة على ان علم الحكمة علم يستلزم نظره غاية ما في الباب
ان علم الحكمة علم في نفس الامر واما ان ذلك قول التعريف فمالا يستغنى عنه ثم ان
هذا التعريف على ان الحكمة ليست بعلم مبني على ارادة الحصول بالمصدر من الحكمة اما من
العلم او الحكمة او نفس التواضع كما هي من اطلاقات اسما العلوم مع ارادة المصنف
من الاستكمال او لتواضع بالاستكمال الى ان المصدر اعني ما يستكمل من الصور العلمية لم يدل
على ان الحكمة ليست بعلم بل على كونه علما لانه ما يستكمل انما هو علم الحكمة لكن كون
ذوات التواضع والمسائل ما يستكمل مبني على ان بعد حصولها في النفس كماله
ثم اعلم انه قد قيل ان الحكمة ليست بعلم باوخال العلم فيها او لم يكن علم الحكمة خارج
خارج قال المحقق الشريف في حاشيته الهداية فان قلت بل ينبغي في الحكمة العلمية مجرد العلم
المتعلق بكسبية العمل قلت قد قلنا ذلك لا يشعر به ظاهر هذا التعريف الحق ودخل اسم

العلة فيكون مركبة من علم عال كمال السبب لا يحصل بحول العلم ولا في قبيل الحكمة يخرج
 الى كمال الممكن في جاني العلم والعمل انتهى في قوله ان تعلقت بالهوية الفاعلة هي ان متناول
 المتدبرين في موضوع العملية بل هو المتكسر من حيث الانصاف للاخلاق او انفس الاخلاق اليه
 اي موارد الاعمال الشيء فصل من الحكيم هذه قسمه ثمانية قوله فلان ما يتعلق بالاعمال
 من سائر علم العلم فلا بد من التامل في وجه الضمير في قوله بوجوده وقوله تعلقت وغيرهما
 لان الضمير يرجع الى المتعلق العلم الى العلم نفسه لكن يصح قوله الاول هو العلم الالهي
 ويمكن جعله عبارة عن المعلوم فلا يدل في الضمير لكن يجب التامل في قوله الاول اي
 السبب الاول او قول لا يدل ان من جملة معاني العلم نفس السبب والاعمال
 في قوله اما العقلية فلان ما يتعلق بالعبارة عن العلم وجميعا عبارة عن المعلوم كقول
 جمهورنا راجعا الى العلم المتعلق به مستوفاهم وباطنه فيجب ان يمتنع عدم المتعلق بالارتباط
 وهذا يمتنع ان يكون كعمله من غير ان فيه اوله فلا بد ان المتعلق الدواني في راسه خلق
 الاعمال بان مدسب الحكيم موافق للاشارة في استناد الاشياء الى المدسب بلا واسطة
 وان الوسائط الالست وشرايط الامور است اطلاق التاثير على الوسائط في جملتهم
 مسخرة قوله وقد تعلقت اي لا يحتاج في التعقل الى مادة خاصة قبل ان اراد في الاحتياج
 الى المادة مطلقا فمتنع وان اراد في الاحتياج المادة الخاصة فلم يكن يشك في المقدار
 والاضافة الجسمية المنجزة عنها في الطبيعة لانها لا يحتاج الى مادة خاصة اقوال البحث
 عن سبب في الطبيعة بالانظر او يتبع البحث عن الجسم فلا بد من كونها باثبات الالهي حقيقة
 وكذا البحث عن المقدار لا من الرافعي والمد اعلم ان المادة مستعملة في هذه الشقوق اعم
 من الالهية والموضوع الجسم في الالهي عن الصورة الغير المتصورة في الوجود الى المادة اي الالهية

وفي الطبيعة

وفي الطبيعة بحيث عن الاعراض المتصورة في الوجود الى المادة اي الى الموضوع في الرافعي
 من الكونية الغير المتصورة في الفعل الى مادة خاصة اي الجسم خاص فاستعملت المادة في تفسير الحكمة
 وفي هذه النقطة والمسائل الهوتية لا بد من خطفها خصوص المادة قال قدس سره في حاشية مطلع الفكر
 الناس مثلا انما يتعين بمهميات كلية بقية بعضها بعض حيث صارت متحدة في واحد شخص
 ذلك المتحد كليا حيث لو وضع موضوع جرم كقوى في الالهية ومنه وتداره وسائر الاحكام
 في الالهية كان ما جسته منطبقه عليه علم ان الالهية الجسمانية التي تبحث فيها عن الاحكام من غير
 المتخير واما القدر فيجثون عن المتأدبر والحركات الاوضاع والاشكال الاعراض
 وبما انفس على طريقة القدر اعني انه لا يجد ان المتفرم ان المحو في الجسم متعلق
 لا جرمها الطبيعية والمسائل المشتركة مستدرة الدرس مثلا حيث قالوا ان
 بالبرهان لا بد من الالهية لولا ان العلم في الطبيعة فحوالها في المحو في الالهية مقدار اول وجود
 وفي الطبيعة بالعكس الحكم لا يشترط البحث بالظاهر ومع قطع النظر عن قول ان استند الى الالهي
 يكون المحو في الاستدلال الطبيعية النوعية التفضيلية لا مستند او الحركة وكون وجود الماد
 بمخاطبة المادة وان استند الى الالهية كان المحو في الطبيعة الكلية والواضحة التي يعرض الجسم في
 بغيره عن الطبيعة فيس من قوله فيجب السبيل بالبرهان ان اختلاف البرهان بالالهية والالهية
 مطلقا فيبقى اختلاف العلم بل الراد انه قد تفضيلية في الجمل والمواد الحظ في احد العلم
 الالهية امرية في موضوع علم وفي الاخر الالهية امرية في موضوع الاخر حيث لوروي في الالهية
 امرية في موضوع الطبيعة كان اسير منه لان الالهية مطلقا فيبقى كونهما في الرافعي والالهي
 الطبيعة نعم في خصوص استدارة اما والار من كونها في حاشية صدر المتكلمين في حاشية
 الشسمية فيلزم قوله شرط لوجوده وتعلفه وليس كل ان يكون الشيء محتاجا الى مادة في

وإذا وجدنا المتعديات متغيرين منها فنحن نعلم أن الوجود جزو وجودي المتصور لا بد منه وكل جزو وجودي
متصور لا بد منه يعني فالوجود جزو وجودي لا نقول الوجود جزو وجودي وكل جزو وجودي يعني فالوجود
وإن كان الكبري أن كل جزو وجودي جزو المتصور لا بد منه وكل جزو المتصور لا بد منه يعني فالوجود
جزو وجودي يعني وإذا قلنا المتصور لا بد منه فلهذا هم قالوا المتصور لا بد منه يعني أي كمال السبب
المتصور لا بد منه السبب بالوجود الذي لا يخلو منه بل هو علة لما هو علة له بقوله لا يكون غير
المتصور فيه إلا في مستلزمه الشقوق أحاطة بالكلية احتياطا واعلم أن ما نقول أنه علة وجوده
على كون المتصور في المطلق الذي يستلزم أن تصور الوجود في صديقه وان لم يكن ذلك
كونه المراد مستلزمه المتصور فيه غير متصور لكن لا سلم أن المطلق جزو حقيقة بعبارة المطلق العليل
قال الشافعي أن الوجود العلم حصول الوجود لا بد منه أي وان أرادوا بالتصور معنى العلم المتحقق في ضمن
أحد قووه وهو التصديق فاذ قال تصور وجودي يعني فانه قال المتصدق هذه القضية اعني قولنا
الما موجودي والوجود جزو هذه القضية قال السيد الأوزاعي المتصور في قولنا ما هو
هذا الدليل لو تم دل على امتناع تصور النفس للمهورات المتصورة بها القول وذلك لأن لا تصف
بصفة يلزم وجود تلك الصفة في النفس فالنفس تلك الصفة يلزم وجود تلك الصفة الأخرى
لكذلك الصفة ايضا في النفس قوله ان الحكم في قولنا ما متصور الوجود ايضا
الدليل لا يدل على امتناع التصور بل هو اذ عند تصور بالوجه لا يتصور حقيقة الوجود بل هو وجه
لكن عا وبعيد مرآة للاختلاف الوجود وذلك قال حجة الوجود فانه في قوله ان الحكم الوجود
لا يستلزم تصور الحكم عليه لا بوجه ما قولنا ذكره يعني على ان الحكم الشيء بالوجه الحقيقة علم الوجود لا بد
الشيء فلا علم الا بالعلم لكن لما كان للاختلاف الوجود عا وبعيد مرآة وجب سائر الحكم الى الاخر فاما
القضايا الحقيقية في حال الرفع من الوجود لما علم ان تصور الشيء بالوجه تصور الوجود لا ذلك الشيء فاما قيل

الوجود

الوجود متصور تصور في تصور حقيقة الوجود بل هو كمال عا وبعيد مرآة للاختلاف الوجود فانه في قوله ان الحكم عليه
التصور فلا بد ان الوجود تصور الوجود بسبب جعله من صور ما كيف يحكم عليه امتناع تصور كونه الوجود
والتصور في الحقيقة وجه لا هو نفس ولا جعل الا لتعلقه بكونه مرآة للاختلاف الوجود عا
ما حقيقة حصة سبب الصحة الحكم عليه امتناع قوله لا يتصور في المتيقن من قال الحق في الشيء
فان قلت عا بعد جعل الحكم على المتيقن ما سقط المتصور الذي ينفخ المطلق عليه فقلت عا بعد جعل
بصير المتصور الاول قولي وانظر كيف يمكن من المستلزم وجودي بعبارة المتيقن من كمال
لا يستلزم بعبارة جزئية قول حال الجواب ان عدم بعبارة المتيقن من كمال عدم بعبارة جزئية المتيقن
عدم بعبارة المتيقن من عدم بعبارة العامة ما يلزم لوجه كمال المستلزم على المتيقن من الارتفاع في
الان لا ينفذ لتمام المتصور الاول في حقيقة وان جعل عا المتيقن من الارتفاع في الارتفاع ان
كلما المتصور في غير الارتفاع واما الاحتمال فيكون مفرد ذلك البيان هذا ان لم يجعل قوله كيف يمكن في
بيان قوله اقرب في الظاهر وان جعله بيان لما لا يظهر في الاول في الجواب ان عرض الحكم
انما يتعلق بالمعبر عنه اعني الوجود والى جعله بالمعبر عنه ثم يحصل حوال السيد حواء الحكم
مفهوم الوجود جزو مفهوم وجودي كمال المتصور وادع كون ما جرحه بالوجود جزو المتيقن من وجودي
وقوله وقد ثبت بان لان الجزاء ما ثبت لو ثبت كمال في ما جرحه وجودي وانما ثبت
ذلك لان المهورات هي حقيقة ما جرحه ما علمه واما لو كانا معا يعني فلا فليكن سبب في كون
لكن لا يكون ما جرحه بالوجود جزو المتيقن من وجودي لا بد منه في دليل قال السيد اوستلزال
قال الحق ان الوجود مستلزمه المتصور فيه فانه عا عليه وتوقعه فلا بد ان المتصورات مستلزمة
للمتيقن فلو صح ما ذكره لزم جواز منق المتيقن من الارتفاع في الارتفاع في حال المتيقن من
جواز منق المتيقن من جواز مستلزمه المتصور فيها أي حقيقة جزو المستلزم من قطع

غير ووضوح على ما لم يرد في نفسه لا بد ايضا فلما استلزم ما لا يشاء او التزم
 ان امره ان المنع واراد بسبب الشئ لا يجوز الاستلزام قوله ان يكون العلم بحقيقة ذلك
 ما يشاء اي الشئ الذي هو المحل الذي هو الوجود قال الحقن الشيرازي لا يخفى ان المنع في هذا الشئ
 كان من جهة العلم وتخصيصه في نفس التصديق على ما يشاء الى الشئ لا يلزم براهته تصور الوجود بوجه
 فخصيص الشئ مع البهية تصور كنه الوجود حقيقة تلك الشئ الاول ما هنا حاصل من حيث المصباح
 في التصديق على ما لا يلام او على ان هذا المنع من جهة ما لا يلزم على الكسب يحصل لهم من حيث
 والتصديق لا يحصل بدون تصور الامر او ما ينبغي ان يحصل لكل احد لا يلزم على الكسب او على ان
 هذا المنع مما يشاء الى عدمه فوجه اختياره في تصور تصديق هذا ان حصل قولنا ان لازم هذا الضرب
 وذلك ان يحصل على انه لا يفرق ويكفر لانه لو ان لازم كون ذلك التصديق بوجه ان يكون ذلك
 متصورا بوجه لم يحصل ذلك التصديق ولا يلزم غير ذلك كما لا يلزم كونه متصورا بحقيقة بل يكفي
 لذلك كونه متصورا بوجه ولا يلزم كون ذلك التصديق بوجه او يكفي في التصديق البهية كون حكمه
 غير محتاج الى الطريقة فانه انما هو اقل من ذلك ما عليها هو ان متصورا في المنع قوله على ما
 الشئ هو قوله العلم بحصول الوجود له وايضا في تعديته العلم بما يشاء في ارادة التصديق بالمراد
 بخصيص الشئ هو عدم منع براهته تصور الوجود والوجود ايضا وهذا انما يتم بطلان قوله فيما لو لم
 قوله انما هو وجه صحة التخصيص بعد ان يثبت المصباح في الامام فهو ان عند الامام لا يمكن ان يثبت
 بدون براهته تصور الاطراف لوجه الشئ انما هو قوله هذا المنع هو منع لزوم براهته الاطراف لوجه
 عند براهته التصديق ووجه الفرع هو ان التصديق يحصل للصبيان في البهية الغير الفاعلة في كسب العلم
 وتصور الاطراف في حصول التصديق فلا بد من حصول التصديق لهم بالبهية ان يكون الاطراف
 بالبهية والا حصل التصديق بدون تصور الاطراف فطعن في المنع الذي يشاء الى الشئ

فيقول ان جزء المصدق البهية حيث طلق الجزم ولم يقيد به بل انما هو المصدق البهية
 سواء كان متصورا او لم يكن الجزم بالوجه او بالكنه لا يجب ان يكون تصور بهية بل قد يكون تصور
 بالوجه او بالكنه نظرا لما لم يصح به بل علم ذلك من الاطلاق قال الشئ مما يشاء الى الشئ
 قوله هذا اذا حمل الى التخصيص المنع بالكنه وعدم كونه منع لزوم براهته الاطراف لوجه ايضا
 عند براهته التصديق مستفاد من العلم ووجه استفاضة التخصيص على تقدير حمل كنه بل على
 الاضرب هو ان يصير المنع هو انه لا يلزم كون العلم بالحقيقة بوجه بل لازم تصور الاطراف
 بالوجه من غير تقدير براهته الاطراف في قوله لا يلزم معناه انما هو كنه ما يلزم من قوله
 براهته العلم بالحقيقة على ما هو متعارف مستفاد او كما لو حمل على الترتيب فيحصل ان براهته
 العلم بالحقيقة غير لازم بل براهته تصور الوجه ايضا غير لازم وانما لازم مجرد تصور وجه
 ولهم في لزوم براهته تصور الوجه من غير قولنا لا يلزم ان لازم لا يحتاج الى تصور
 بالوجه وبما به تصور الوجه امر لا يلزم عليه فثبتنا الزيادة فكانه قال لازم تصور الوجه
 بقوله لا يلزم هو قولنا في العلم وانما لم يحمل المنع قوله الشئ لا غير على تقدير الاضرب ايضا
 على هذا الوجه حتى لا يفتقر لزوم براهته تصور الوجه على ذلك تقدير ايضا حتى انما التخصيص
 على تقدير الاضرب بقوله هذا اذا حمل الى لانه لا حاجة على تقدير الاضرب الى حمل قوله لا غير على
 حذف الظاهر بل عنوان الشئ مستفاد من قوله لا غير على هذا المحل غير ذلك الاضرب لان الاضرب
 على الشئ اثبات فاذا اضرع في لزوم براهته الحقيقة فلا يحسم الاضرب الى في ايضا في الاول
 وانما يجب مع اثبات ما انما الشئ مستفاد من غير تقدير كونه كنه ما سبق فهو لا دخل في الاضرب
 في حصول اشارة الى براهته الوجه فانه يصير حقيقة الاضرب لا يخفى بخلاف الترتيب في
 انما يكون في الشئ عظم من فروع الترتيب في لزوم براهته الحقيقة الى اثبات لزوم تصور

نحوہ

المستند

المخصص وإنما إذا كان زوال المخصصية بالزوال فلا يلحق بالزوال المخصص لا ينافي ذلك والرد
فيما شك في اختصاصه به قال الاستاذ مؤلفنا لا يبرأ عما الجبيل إذا قول أعني أن المخصص ينافي ذلك كقول
في اختصاصه بترد وفيه قال في صورة هذا الرد العقل يجوز أن يختص المخصص الأول بخص المخصصية الثانية
بدون عقل إنما المخصص الثاني أن يكون المخصص مخصصاً لمخصصه المستثنى عن الاختصاص ومع احتمال ذلك
كيفية المخصص بقا المخصص إلى أن المخصص هو أن لا يحصل المخصص إذا ثبت في خاطره بعد التراجع
والاعتكاف مرة بعد أخرى بعد ما كنت مترد وفيه قري بما في عشرة من سنة والعديد إلى السواحل
أنجي وببانه أنه إذا شك في لزوم زيد لم يرد فعدمه زيداً لعدم وجوده بعد تجزئة لعدم غير مزم
تجزئة لعدم زيد أيضاً ومع هذا التجزئة يكون المخصص بوجوده محالاً وكما إذا شك في اختصاص الوجود
بالموجود ثم شك في كون الشيء وجوداً أو مفارقة فعدمه اختصاص الوجود بالموجود وعدمه فعدمه
عدمه كونه وجوداً فعدمه بدل المخصصية الأولى بخصوصية كونه مخصصاً حيث يجوز اختصاص الوجود بالموجود
فعدمه عدم الموجود تجزئة عدم الوجود هو المطلوب قبل أن يعلم أن المخصص هو من فاعله ذلك المكان
في جانب الترد وفي المخصصيات استحال أن تجزئة وجود المخصص وعدمه تجزئة عدمه كذا في جانب التمسك
الاختصاص احتمال أن تجزئة الاختصاص وتجزئة عدمه فيمكن أن يكلف تجزئة وجوده فعدمه فعدمه
الاختصاص تجزئة الاختصاص وتجزئة عدمه وذلك أن يكون هذا التجزئة أن حيث لا فرض تجزئة
وجود المخصص على احتمال تجزئة عدمه من حيث الاختصاص فتمت في ذلك في الاختصاص وأدفع في
بجواز عدمه من حيث عدم الاختصاص وكون الاختصاص مع وجود المخصص على احتمال عدم الاختصاص
على أنه عدم المخصص على احتمال بطلان المخصص فبما علمت أن منضاً المنع بغيره جواز
احتمال كون التزويد على هذا الوجه والعدم على ما قال ويمكن تخمين كلامه قد سره بذلك الصورة بغيرية
أن المخصص تعرض للمال على ما هي انتهى وأراد بذلك الصورة صورة المخصص بدل المخصص سواء كان المخصص

مجزوءا او مشكوكا فيه قوله سيجي شارة اليه كسيلة في بيان بطلان التوابع ثم قال وبما بحث
 ان اجزء العلم المطابق للواقع فالاحتمال لا يختص في الشئ في ان لم يجز فلا يلزم من العلم بعدم اختصاص
 بهذا المعنى ان لا يكون اختصاصه بالواقع حيث يلزم الاشتراك في الواقع اذ يمكن ان يكون بينهما بزم
 مطابق للواقع اقول محال انه ان لم يرد بالحق في قول السيد معلوم الاختصاص هو العلم المطابق
 للواقع فاختصه بالاحوال الشئ في العلم بالاختصاص المطابق للواقع والى كيف اختصاص
 والعلم بهم الاختصاص المطابق للمعروف قوله فاما بما لا يشتمل لوجود العلم بالاختصاص في وقت
 الغير المطابق للواقع وحيث ان العلم بعدم الاختصاص الغير المطابق للواقع لا يشتمل على العلم به
 الاختصاص بنفسه مري وان اردنا العلم بالاختصاص احقر المطابق وغير المطابق فان الشئ لا
 يختص قوله بالبدية لا يكون الا ما علم عدم اختصاصه قطعا ايضا بل انهم منبها فاختصه احيى الجزء
 لعدم الاختصاص مع عدم المطابقة للواقع لا يستلزم بطلان لا لا مثبت عدم الاختصاص
 المنفصل للمري لخص الاختصاص في النفس لا مظهره وحيث انه يمكن ان يكون هناك جزء من
 مطابق هو انه يمكن ان يتحقق بزم لعدم الاختصاص من مطابق لوجود الاختصاص في نفس الامر قال
 وبطلان اختصاص الشئ في الموجود والمعدوم هذا بما ان لعدم شئ واحد او قد اوج شئ اخر
 ان انحاء مفهوم عدمه لا دخل فيه بطلان المحصل بل تعدد او خلية بطلان المحصل بل تعدد في الشئ
 التعدد فليخرج وبالحجة في هذا التعدد انحاء وبما لا يشتمل الشئ اما موجود ووجود خاص او لا يكون موجودا
 بوجوده ولا غير من غير كذا ان يكون موجودا لوجوده وخصا في تعدد والتعدد وبما لا يشتمل
 بوجوده وخصا في مفهوم خاص في تحقيق شئ ثالث اذ الموجود بوجوده وخصا في تعدد في مفهوم
 لعدم خال هو عدم ذلك الموجود كونه في الشئ الاول قال الشئ لان ما لا يكون مشكوكا فيه في العلم
 ان قولنا الموجود اما واجب ممكن تنقسم فيمكن تزييد اقولهم العيان اما باصرة او حادثة قال الله تعالى

قال في الشئ الثاني

قال في الشئ الثاني ان الشئ الممكن بالانسان حيث ثبت الاشتراك بين الجميع انما هو
 بالواقع وبما لا يشتمل لا يلزم من العلم بهم الاختصاص المطابق للواقع والى كيف اختصاص
 نفسية اليه الممكن بما لا يشتمل افرادها كما يجوز مثلا قال الشئ انفسهم اليه من حيث انما هو انما هو
 لكن لا يشتمل على وجوده او قال ان يقول يجوز كونه منقسم الى وجود واجب ممكن للمسيح
 بالوجود في العلم بهم حيث انفسهم الشئ انما هو في قوله لا يزيل الاعتقاد لوجوده والسبب في انما هو
 من ان يكون متصفا بالامكان ان لا يوجد وجوبه انفسهم انما هو اعتقاد وان السبب في انما هو
 بوجوده السبب المطابق للواقع في نفس وجوده والسبب في انما هو في نفس قوله لا لا يزيله ان
 بقا الاعتقاد بوجوده السبب في انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 بان السبب في انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 بالوجود يكون السبب في انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 المسيحية بالوجود المتحقق في الموجودين المختلفين بين الاشتراك في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 قوله لان الاختصاص هو السبب في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 فقله ان العيان منقول قال السيد قدس سره بكونه وجوده ممكن انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 والى ان لا يلاحظ اعتبار الوجود بكونه وجوده مطابق السبب في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 من غير انفسهم انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 بان السبب في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 السبب في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم
 العيان في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم الشئ انما هو في انفسهم

بما يصح له القول وهو الوجود لا وجه لما في المتن من جواب ان المصنف لا يجوز ان يكون الوجود
بما يراه من كون ذلك البعض الوجود وحيث في النفس الامروية لا يخرج من ان يعتقد كونه وجودا
غير متعلق بما في النفس ثم المراد بالوجود المفروض هو الوجود العام بانه وجوده في نفسه
لا يثبت في الوجودات العامة بانه يختص بالجوهر في نفس الامر او العرفي كون المحسوس مطابقة
للعرفي نظرا لاختصاصه في نفسه موقوفة انما يختلف في الجوهر في نفس الامر كونه في الوجود
لا يثبت وجوده في نفسه في نفس الامر في الوجودات العامة بانه يختص بالجوهر في نفسه
وحيث ان من كلامه على اختصاص الوجود العام في الوجود لا يدخل التخصيص في المتن وانما ذكره ليعلم
ان ما في المتن من قول فيكون انما ينسب اليه في زواله فيمتثل بالمتن لا بالنتيجة فيكون
الوجود المفروض على تقدير الاشتراك في الخطية على الخصوصية الجوهريه وخصوصا بما في نفس الامر ثم زواله
بروالماتر على تقدير الاول هو كون المراد بالخصوصية العلم بالمطابقة هو غير ذلك بل هو
كون الوجود العام بنفسه بانه يعتقد ان ذلك السبب هو موجود ثم ان يعتقد اختصاصه
بشيء ان السيد قدس سره يصرح بان يعتقد ان الخصوصية على الوجود كان الحكم بطلان
مفوما وحيث يرد على وجه الشك ان حكمه بان يعتقد ان الخصوصية على الوجود كما يرد عليه قوله
لحسب اعتقاد في وان لم يكن الملازمة متبعة لكن بطلان التام في قوله لا يخرج عن انهما كلام
ثم الاول من الطرفين وهو المصدر يقول العلامة وفيه نظرا لثبانه هو المصدر بقوله الحق قوله لا يرد
الترجيح الذي ذكرناه لانه ليس مني في توجيه الشك على كلامه يستدل على التعميم في الخصوصية المطابقة
وغيره ايضا في نفس الشك في الكلام ثم لا يرد عليه ما يفرغ على هذا قوله الذي يرد على الاول
ما ذكرناه وما يرد عليه ايضا انه لو كان المراد بالمتن احدية المتن لا توجيه الشك السيد قدس سره في الاول
قد جعل على قوله توجيه الشك لا يخرج من قطع نور عليه ان الاول يرد على الاول ولا يخرج من قوله

المتن

والحق لعل قوله الحق فلا بأس به ووجه عدم خفا الاول ان عدم استلزام زوال الاعتقاد بانه متعلق
زوال الاعتقاد بالآخر في وقت تقدم ما فيقال المتعلق انما يستلزم من متعلق الوجود انما هو العلم
مطلقا بغير رفع جميع الوجودات اما جعل متعلق العلم الخاص بكل متعلق السبب فيحصل المتعلق
تعالى كما ان الوجودات متعددة كذلك العدات لغير الوجودات مع العدات الخاصة وهذا التخصيص
في فرض الاشتراك الخطية في الوجود في توجيه افراد سامة اي على افرادية الوجود والوجود
او بالاشتراك في ان اطلاق العلم في العدات بالاشتراك المعنوي ويسلم ان اول اطلاقها
وطلاق الوجود على الوجودات بالاشتراك المعنوي اذ يتصور بان جميع الاحتمالات على اشتراك
الوجود لفظا فرفع ما اورد ان هناك احتمالات تدور على اطلاق الوجود على الوجودات بالاشتراك
المعنوي قوله في الوجود الخاص ووجهه ان التوجيه لا يخرج في ذلك بل انما يخص لخصوصية الفرد
في الوجودات في عدم التخصيص بالجملة فيحصل السيد ما لا يخرج في قوله لا شك ان ذلك
فذلك لا ريب في توجيهه ان يكون شيئا مطلقا والمراد بقرينة الوجود في جميعها ثابت في مطلق
الخصوصية كالحصر العيني الذي في جميعها بل في بعضها قوله اما التوجيه في الخاص والعلم مطلقا
هو المعبر عنه في الاخر مطلقا العلم وهو الاول في التوجيه العلم مطلقا مطلقا على الوجود
ولو علم الوجود في نفسه ايضا بل هذا العلم مطلقا في فرد في الواقع وقوله ايضا بعد ما يفرغ
اليه انما يستلزم في نفس رفع اي واحدا من الوجودات في الفردية للعدم والعين هو احد الوجودات
المطلقا متعلق الوجود والمطلق كما هو المتيقن في هذا الاحتمال القلة اطلاق العلم على الجملة لا على
الذي هو السيد بقوله اما التوجيه في الاحتمال الثاني وهو التوجيه في وجهه لا بعينه وبين العلم
منه من حيث اشتراك العلم في كماله في قوله لا يخرج من كماله لا يخرج من كماله لا يخرج من كماله
وعدم العلم خاص به بنفسه فيقال ان كان المراد بالمتن على تقدير اطلاقه كان من سبب ان

17

من ان الممكن في امره ان كان او غير ذلك لا بد من غير ذلك في الشيء ما يفيد ذلك
 الى غير ذلك بل العجيب واما قوله ثم نزل في ذلك التوجيه الى الله وايضا فيها ذلك
 امتنا لا وجه في الحق الفصل في عدم جواز ذلك التفسير بعد تسليم كون الممكن في امره
 فالله لا يتركه عقيب ذلك الفصل في عدم جواز ذلك التفسير بعد تسليم كون الممكن في امره
 الى قوله في ذلك التفسير ما ذكره الله ايضا مع ان هذا التفسير غير مطلقا اذ ما ذكره الله
 في غير الممكنات ووجه الصحيح حمل الهميات على الممكنات لكن لما كان في العبارة تخصيصا كان ما ذكره الله
 اطلاق الهمية على الوجهين ما نزل قوله المتصورات حيث في التوجيه الى الله ان المراد وجهين
 ان ما ذكره الله ليس بغيره في توجيه الشيء ولا في توجيه الامور انما في توجيه الممكنات
 غير ان في ذلك التفسير كونه قادرا في توجيه الامور او السيرة الوجه المذكور توجيه في توجيه
 قد خرج في توجيه الشيء كما لا يخفى قوله ان في وجهه ان اراد الوجه والى ما ذكره في الشيء
 ذلك الوجه في غير عارض في وجه الهميات لانه على ان الكلام في عدم عروضا الوجه والى ما ذكره في
 الممكنات اي المطلق وان اراد العلم في بظهر ما ذكره كونه قادرا في توجيه الامور او السيرة
 في التوجيه حيث قال ان لم يكن كونه قادرا في توجيه الامور او السيرة في توجيه الامور او السيرة
 او ما هو كونه قادرا في توجيه الامور او السيرة في توجيه الامور او السيرة في توجيه الامور او السيرة
 المطلق بل في توجيه الامور او السيرة في توجيه الامور او السيرة في توجيه الامور او السيرة
 اما هو المطلق الى اليمين احد الوجهين فيهما الممكنات في وجه الهميات الى الممكنات في وجه الهميات
 العروضا في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 اعتبار الممكنات على وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 الوجهين في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات

في وجه الهميات

ومن الوجه المستلزم عدم دخول الوجود في الوجه في المجموع فمقتضى ذلك ان لا ينافي الفرض في
 سبحانه ثم في قوله لا يكون عرضيا او حيا اشار الى ان الفرض الاول هو ان لا ينافي الفرض في
 قال الله كون الوجود متوقفا على كونه لا ينافي مقتضى ذلك استلزام لانه لا ينافي مقتضى الوجود
 للمبنيات الممكنة وجهه في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 لا يقتضي دخول الوجود في الوجه في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 الاولين فقط ويمكن توجيه وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 لا يمكن في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 على الوجه حيث لم يكن الوجود في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 غاية في الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 بالنسبة الى الممكنات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 كونه في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 اي الوجود في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 لزم الاستدلال في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 قوله ولزم تركه في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 واحتمل فيها في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 اوردها في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 وايضا لم يقتضه ورود الاحتمالات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 فكانه قال لئلا يكون فيه خروج ان المصطلح في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات
 سابق الكلام على وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات في وجه الهميات

الشيخ الفاضل

[illegible]

ثم يتبع ذلك الشيء الذي لا يقضي المحكم مع انه جامع في الانسان وسواه ان
تقتضي كسرها اقتضا العدم فلا مانع من الاجتناب بسبب ما هو خصوصية الفرد بالجلد لا بالذات
اقتضا المطلق ومولا يذوقه اقتضا الفرد كما لو اني رفقت به لروم توفقت للعلاق على رضا الطريق
والتدبير الذي توفقه على الرضا في النسخ فليكن اللازم الخاص عدم اقتضا المطلق من حيث هو ثم لو كان
اللازم المطلق اقتضا عدم شيء لم يقتضه من كل شيء بهذا يدفع الاستدلال على التغير الاول فيقولون ان
وجوده ممكن في غير زمانه فينتج الاستدلال على ان عدمه اقتضا شيء ثم مقتضى الكلام ان يخلل
الشيء في نفسه فينتج ان يخلل الاول فيقولون ان الراس لا ينفك عنه ولو كان
ذاتيا ايضا لكان المطلق لا ينفك شيئا وينتج وجوده وجوب بجزءه اقتضا على ان
لا لا ينفك عنه كذا الجواب عن الاول باحتيا الشك في الاخيرين يحصل مع عدم الشك فيكون
الخلل الثاني لا ينفك عنه لثبوتها في العوض على الشك في الخلل الثاني على ما قرره السيد
شبه لما على ما قرره المصنف فلا ينفك عنه لثبوتها في العوض على ما قرره السيد
غرة فاما في الاستدلال على ان ينفك فيقبل بغيره فيثبت الوجود الخارجي وجوده فقام بركانه
كوجود بعض الكيفيات النفسانية كالقدرة والارادة التي تميز بها عن وجودها في الكيفيات
التي هي في وجودها خارجة عنها وانما في العرض الموجود في الخارج والقيام بها في النفس
هو الوجود الذي ينفك عنها في القوة هي انصاف النفس للقدرة وبين ادراك النفس في القوة
واما في الوجود الذي ينفك عنها في القوة هي انصاف النفس للقدرة وبين ادراك النفس في القوة
بعض الكيفيات لم ينفك عنها في القيام بها في النفس كان على الذي في كان الحجة كذا في قوله في
الخارج لم ينفك عنها في القيام بها في النفس كان على الذي في كان الحجة كذا في قوله في
وفي غيره في النفس التي تميزها بالثبوت في الوجود الخارجي في الوجود الذي ينفك عنها في القيام بها في النفس

ادخاله الى الخارج

او انما في الخارج مع الوجود في الخارج مع ترتيبها بسبب الوجود في النفس وفيه على الحقيقة
بين الحصول في النفس والقيام به اعلم ان الوجود الذي ينفك عنها في القيام بها في النفس
توزيعها في الخارج في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
والقيام بها في الخارج في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
سواء كان قابلا في النفس ام لا لانه في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
بوجوده في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
بصورة في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
كلام في ما ينفك عنها في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
لأنه في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
موجودة بوجوه خارجة عن الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
يكمل بالانسان دون المصور في كل موجود في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
العلمانية من صفات لا جنتس عندكم وبكل صفة يصف الذات بها بطريق النسبة كما في قوله
والسوادية من صفات لا جنتس عندكم وبكل صفة يصف الذات بها بطريق النسبة كما في قوله
حيث لا يوجد في السيد في حكمها وقال ان كذب الحكم قد يكون لعدم الموضوع كما يكون بانصاف
الحكم على غير نفس الحق فلا بد من وجود الموضوع وفائدة تبيين الصفة بالشيء في الوجود في النفس في الوجود في النفس
عند جواب اعتراض الفصل الثاني في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
اعلم ان في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس
من الوجوه اسبابها في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس في الوجود في النفس

الموجود في الخارج اولى من بل يمتنع ان يكون في الخارج لا يدخل السلب منه بل
 كما في قوله في الخارج قد ثبت كقولنا في مرجح الانصاف انما نقض بالعدولة الموجبة
 لوجود الموضوع وبذلك لا يثبت الا في وجه تصحيحه بانه انصاف في وجه الموضوع في الخارج قال السيد
 في نسخة التبريد في جواب الفضل الثالث حين وانما اجتزنا الثبوت بمعنى عدم دخول السلب اجتزنا ان
 السالبة المحل التي هي بمنزلة السالبة في عدم قضا الموضوع انتهى وقد يقال لاحتمال ان تخصيص السالبة
 المحل في تنقيح التقييد الثبوتية بالمعنى المذكور عدم قضا الصفة السالبة وجه الموضوع في الجملة ولو قلنا
 في السالبة المحل ولا يثبت على عدم قضا المعدولة ومثل العلم لوجه الموضوع وفيه ان لو كان صوابه
 السالبة في تنقيح الا انه لا يصح الا في قولنا في مرجح الانصاف الى ان ليس مرجح الانصاف المعدولة
 ومثل العلم الى ان السالبة لا تقضي وجود الموضوع مع انصاف بخلافه فلا يفي تصحيح كلام السيد
 الصفة السالبة المحل الموجبة السالبة المحل لكن السيد ذكر في شرح الموافقة ان اجتزنا التقييد الثبوتية
 الموجبة السالبة المحل من المعدولة ايضا فوجود صحتها مع عدم الموضوع فكيف يصح تخصيص الاول
 لكن التبريد المذكور يقتضي رجوع المعدولة الى السالبة ويحتمل ان يكون ما ذكرناه في مرجح الانصاف الى
 خلاف ذلك التبريد في رد نقض المعدولة لكن ينبغي التفتيش في العلم الى ان محله في المعدولة قوله
 غير مستبعد في طرق الضرورة كما في سلب التبريد في محصورة وتشتبه منها موجبا لوجود العبادات
 ولا يتوهم في قوله اولى من المعدولة في التبريد في التبريد في محصورة ولا يلاحظ الوجود الذي لا يتحقق
 ثبوته وقوله وانما يغير الوجه وجهه اقيم دليل على ان الوجود العينية بعد اثبات مطلق الوجود بامرار
 الثبوتية على المتعاقبين العينية في الاول اقبلت وجود الكفر في المرجح بعد فرض انه لا وجود في الخارج
 ويحتمل ان يكون وجه المتعاقبين في الجملة هو تخصيص المتعاقبين الكلية في جملة المعدولات في الخارج وما كان
 لا يثبت له خصوصها ولم ينطرح الدليل الى ان ثبوت عدم الحاجة للمتعاقبين بابتداءه او بالبرهان

ان في الوجود

فرق بين السلبين الوجودي والعدمي في تخصيص المتعاقبين فاما في السلب في الوجودي والعدمي في الوجودي
 عند التبريد السلب المضمون من الحقيقة قوله لا في الاول ان الوجودي في ذلك السلب ليس سلب الوجود بل سلب
 الوجود الذي في الوجود بعد سلب العينية مع فرض ان الوجود لما ثبت الوجود الذي في الوجود
 اخرى على ان الوجود ليس من الكليات منها لو وجدت كانت على الجزئيات لا جزاء او حصة
 والاولى على الاول الثاني ان كل من الجزئيات عين الضرورة وان عين العينية عين كونها
 لتقدم عليها بالوجود فيكون متغيرا لها في الوجود فلا يصح جعلها عليها وانما كانت فيكون في الوجود
 جسيما ان اريد بالجزء ان يكون هناك جزاء العينية في الخارج كقولنا الجزاء انما هو
 الاقسام في السلب متمنع وان اريد ان الوجود في الخارج عين الطبيعة الكلية فلو كان
 مع امر اخر جسيما كان الاخر اذ فيها يحصل شخص كصفات اعتبارية في وجوده في الخارج متمنع
 في الطبيعة بها تمايز الجزئيات سلبا الحصر على عدم صحة القول متمنع في الوجود في الخارج جسيما
 سوى الطبيعة الكلية فلا تقدم ولا خرج من تحت المعدولة على الوجود الذي به يستعمل
 الشيء فيكون لا يخرج تحت نسبتته وضافته في العالم المعلوم مع قطع النظر عن ان العلم هو الاضافة
 او الصورة او غيرهما والشيء في الوجود والمعدوم المحض محال فلو كان العلم متمنع في
 العلم لا يخرج تحت قولنا العلم اذ لم يوجد في الاعيان فهو شخص به انما يكتسب في العلم
 القدام التي تسمى كليات شخص فلو لم يوجد في الاعيان او ذلك عين قولنا كلياتها فيكون
 فينا هذا لا يخرج من الخصائص ثم اخذ على ما يجب فيحصل المطلوب ثم انما في الوجود في الطبيعة
 في سلب قول المصنف كل وجود شخص كليات هو في الوجود في الطبيعة حكمه لا يشترط ان يكون في الوجود
 وفيه انما في الوجود في العلم انما في الشخص الذي هو في الطبيعة في شخصه في العلم في العلم
 الكلية في الوجود في الوجود في الخارج افعالها في الوجود في شخصه في شخص

وقد مر من قبل ان الاستدلال على ان الكلي يوصف بالكلية في موجود في الانسان
 في الاستدلال على ان كل موجود في الامكان مشتمل على موضوعات تشخص ولا يشتمل على موضوعات بالكلية
 فلا يشتمل على موضوعات بالكلية فلا يشتمل على الموضوعات بالكلية موجود او هو انطوي على الاستدلال
 موجود في نفس الصورة الشخصية في الاشياء ان كانت متماثلة للكلية لزم ان لا يكون تلك
 الشخصية موجودة في الخارج ولا في النفس الا في الخارج الموجود في الخارج والذات الشخصية في الخارج
 الشخصية في الخارج في قولنا لا يشتمل على موضوعات شخصية في نفس الشخصية على ان قولنا لا يشتمل
 في الموجود في الخارج على ان لا يشتمل على الموضوعات في الخارج ولا يشتمل على الموضوعات
 كما ان لا يشتمل على موضوعات في الاستدلال الاصل كما عرفت قوله لان بعض الجزئيات لا يطابق المطابقة في معنى
 الذي ذكر السيد لا يحصل في كل جزئين سواء كانا حقيقين او غيرهما ويحتمل ان يكون قول السيد ان
 لوجوده في الخارج لا وجه له كما يشعر ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المطابق الاول في الخارج
 في الخارج كما ذكره الحكم في الحكم اما ليطابق في الموضوعات لان الاول ان
 يطابق في الجوانب المطابق في الموضوعات ان الاول ان لا يطابق في الموضوعات في الخارج في الموضوعات
 فيكون كون الصورة الذاتية الشخصية بالكلية بان دار الكلية ليس على المطابقة بل على الاشتغال لا يتحقق
 في الصورة الذاتية الحقيقية بالكلية وفيه ان المثال انما هو الصورة المعروفة من الشخصيات
 لا الشخصية الذاتية او تشخصها الذي يقع عن المثال لا هو مشتمل على الخارج وفيه الصورة الذاتية
 لزم مثلا صورة مشابهة مع مطابقة لا فرق بينهما في طبيعة الانسان في قول السيد ان لا يشتمل على
 كلية في كل شيء كما يشعر في كل شيء فيجب ان لا يشتمل على كل شيء في كل شيء في كل شيء
 ان انصاف الشيء العيني بالكلية مجاز بل انصاف حقيقة هو معلوم في المثال ليس كمال بل العيني هو معلوم
 لا العلم الذي يشتمل على ان العيني في الكلام في انصاف الصورة بالكلية حقيقة الا ان معنى هذا الجواب

مع امثلة مشابهة

بما حصل العبادات

في حصولها بهاتين النسبتين بكونها في انصاف الحقيقة في الكلية بالكلية في الخارج
 مستند لا يجوز ان يكون له في حقيقة استنباط وجوده في الخارج في العقل او لا وجوده في العقل
 عند انصاف الشيء او الموجود في الخارج وان قيل بوجود الخارج في العقل فيقول في العقل في الخارج في
 البنية لا فرق بينهما في الخارج فانه لم يقبل احد بوجوده في الخارج ولا يرفع الاشكال الا في قول حصول الاشياء
 بانفسها لا يشتمل على ان العلم ان الجواب في قولنا لا يشتمل على الصورة العقلية في الحقيقة او
 حروت من شخصيات العقلية كانت كلمة اي مطابقة لكثير من بحيث لا اوجرت في الخارج كانت
 عين الاقارون بالكلية على ان دار الكلية على كون الحقيقة في حيث لا حروت كانت على ان
 التجريد بالفعل حيث يريد ان يميز ان يكون الحقيقة بالكلية لولا لغيره الذي اسفل او العالي في وجوده في المثال
 كما ان الصورة الذاتية لغيره في المثال ان يكون تلك الصورة التي هي الشخصية في غير الشخصيات
 التي هي تصف بالكلية والمطابقة العلم الا ان يقال ان هذا الصطلح لا يمكن ان يقبل تجريد الصورة التي هي
 الشخصية في العقل في انصاف بالكلية في الصورة العقلية فقولنا لا يشتمل على كثر من اي ان
 عبادات بغيره فقولنا لا يشتمل على الجواب الذي اشترط عليه ولا عليهم مع عدم تخصيص الحكم في
 بالوجود في كونه واما في الشرح ان كل صورة كلية تخصص بالاموال رتبة مع ان او بها في المثال
 لانها تخصص بالكلية كما صرح السيد قال السيد منها ما هو قوله اي مجموع نسبة الجاهل الى الاجر
 والي الخرج واما لوجود التمثيل اي في كونه في المثال في قوله لا يشتمل على كثر من اي ان
 اي تصور الامور المتماثلة على سبيل اجتماع الحكم على المتماثلين بالمضادة المستندة لخصولها
 في الناس على الحكم المتصور ونحوه في قولنا ان استلزام تصور الوجود الذي لا يستلزم القول في التميز
 في انصاف حصول الحرارة والبرودة في ما ذكره في الحقيقة في المثال في عبارة السيد في انصاف
 اجتماع اثنين في انصاف التمثيل في انصافها بما اشتملت عنه ووجدنا قول السيد في قولنا

غائب واپس

[illegible]

بحث فی اصول الفقه

وقول الشارح في كتابه الاول ان الممكنة لا يتغير بغيره بل هو موجود وان سلم تعميم المثل المستغنى لا يحد في
 الاول وهو قد ورد في بعض النسخ انما هو بالاحكام الشورية في القضية الكلية والامر بالقيام
 بالامر بالوجود في الامور الخارجية فلا بد ان القيام بنفسه لا يدخل بل يكفي ثبوت وجوده في المثل المستغنى
 انما الشارح ويخبر ان يعلم ان لما ليس ان يكون المعنى قد تقدم ان مثل افلاطون في الصور العامة
 في كل واحد من حيث ان سبب المثل في افلاطون كما سبق في جوابه ان افلاطون لم يرد في المثل المستغنى
 ان يكون شرا في التوهم قول افلاطون بالصور المتعلقة قال انها تخص الصور المراد بها الاشياء بالصور المتعلقة
 سببها في الصور العامة في مثل افلاطون من جهة ما يمكنه مع قطع النظر عن ان حقيقة المثل
 قد افترقا في بعض النسخ في سبب ما قبل هذه العبارة توهم ان البعض جعل عبارة المعنى على الصور المتعلقة الا
 وان البعض نعم ان المثل في الصور المتعلقة كما قال الشارح في تلك الصور ليست مثل افلاطون على ان كلامه
 صحيح في ان الامر قد ورد في بعض النسخ في المثل المستغنى كما مر في جوابه ان اوله الى امره ووجه كلام المعنى
 على الصور في ان قيل بما كان مع على الصور المتعلقة او في جوابه ان المثل في افلاطون وان كان
 كلاما باطلا قوله ان الهيئة الممكنة في الجسم اه فيه ان الاعراض التي يمكن في الجسم بالصور
 والعظم والحد في مختلفات اختلاف مواضع النظر فربما بعد فلا بد ان اختلاف في عدم ثبوت الصور
 في المراد وقد يجب ان اختلاف موضع المثل في الهيئة الممكنة لا يجب اختلاف ثبوت الهيئة في
 الموضوع الذي ثبت بان ثبوت في موضع او في موضع مكان وفي موضع كذا في النظر مكان كذا في
 صورة المرأة وفيه ايضا ان الدليل انما يدل على قيام صورها بانفسها لا على قيام صورها في الكائنات بل
 العلم ان قال ان ثبت في بعض النسخ في المثل المستغنى ان المثل المستغنى لا يمكن ان يقال الصورة المرعية
 بانفسها في المرعية كقولها بان ثبوتها في المرعية كقولها بان ثبوتها في المرعية كقولها بان ثبوتها في المرعية
 الا في الصور في ظهور المرأة من جهة اولها وانما هي في المثل المستغنى في كل متعينة ووجه

في المثل المستغنى

روتها لا بد في ذلك من دليل بل قد ورد في كتابه الاول ان الجسم في الهواء كالجسم في الماء
 في انفسها فكذلك قال انما ليست في المثل المستغنى ولا بالامر بالقيام بغيره بل هو موجود وان سلم تعميم المثل
 ما هو اعظم من الامر بالقيام على عدم الجسم في المرأة بطريق الاول وقوله بل هو موجود بانفسها في المثل المستغنى
 وعدم المثل في مكان نوع متفرقة فالامر بامور متفرقة في حالة في هذا وقوله متوسط بين عالمي العقل
 والحس اي ليس في مرتبة تجرد المجردات والعقول ولا في مرتبة ماديات في الجسم بانفسها في بعض
 العقول ان في المثل المستغنى كالموجود او ما في جوابه ووجه محسوس في العقل انما لا يثبت في
 لا في حال في العقل بالصور المعنى من جهة مظهره كما مر في جوابه وفيه عجائب بل لا يتجلى منها
 مدتها جالفا وحالها في العقل منها الشارح لا يحج بها في هذا الحد في وقوله العالم المثل المستغنى
 والشارح بل في هذا العالم من غير منفسها في العقل بان البدن انما لا يحكم في انفسها
 جميع المحسوس الظاهرة والباطنة فيكون في المثل المستغنى في هذا العالم على الصورة
 من بعض في الاول من غير منفسها في الشرح ومنها ان الصور ليست موجودة من جهة
 اما في ظهوره ولا في العالم العقلي المجرد من اما في انفسها متفرقة دون المجردات لا في
 في الجسم المرعية لا في الشرح انما في بعض في عالم متوسط قوله لا في الشرح في العقل في
 الصغير في نفس العقل صور الاشياء العينية كالسما وفيه ان العقل لا يثبت في الصور والصور
 في المثل المستغنى ان المثل المستغنى في العقل انما هو الكليات الجزئية المجردة من اما في انفسها
 البعض قوله انما في الكليات العقلية في المثل المستغنى في العقل انما هو الكليات الجزئية المجردة من اما في انفسها
 في المثل المستغنى في العقل انما هو الكليات الجزئية المجردة من اما في انفسها في المثل المستغنى في العقل
 قوله في المثل المستغنى في العقل انما هو الكليات الجزئية المجردة من اما في انفسها في المثل المستغنى في العقل
 امر او الشارح في النوع في العقل انما هو الكليات الجزئية المجردة من اما في انفسها في المثل المستغنى في العقل

في المثل المستغنى

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

لكن امر علي ان يثبت ان تقدير تسليم الخصية دون اصابة العود من وجه تعرض للخصية دونها في
 قول السيد لا نأخذ ان يمكن ان يثبت في العود من وجه كما تصور واجه تحت قوله اعم كما ذكر السيد
 علي في واجه تحت قوله اعم لكن السيد انصار الاول لا يثبت ان لا يبيع قول السيد في نظام مسائل
 بعد ان ان يثبت كما ذكر السيد قوله اليه قوله كل من يبيع معدوم الغاية خارج من البيع فان قلت في العود
 البيع الكلام في عدم قول السيد قلت مرجع الضيق في لغة قوله هو المصداق وقوله الضيق الذي يحسن
 في معنى قول السيد لتوقف التسمية المذكورة عليه لان المصداق اعتبر اكلية فلا بد من اكلية المصداق
 فثبت ان الكلام المصداق اوجه اكلية وعلى ارادة القول العرج واجماع الضيق اليه التمسك بخطة ان
 كلام السيد يتوقف على صحة كلام السيد حيث كان الدليل ثم في كلامه ما يتم مقتضوه ان قوله كل من يبيع معدوم
 لا يقع في عود الم الم او بطلان الم من وجه انا يكون بقوله ان لا يثبت بطلان الم وهو انما ينعقد بطلان الم
 مطلقا دون فروجه او يبيع التمسك بطلان بما قاله الامام علي اليه قوله الخصية المذكورة لا يتم بطلان
 قوله لا ياتي اخذ اليه بطلان الم من وجه انا يكون بقوله الخصية المذكورة لا يتم بطلان الم
 محققا نعم اصدق ببيان ان العاكس الصحيح في نظام تقدير التسمية لا يكون اصفوي فيه عليه بل يكون
 الخصية معدوم نظري الاموال والجزية يكون النتيجة ايضا مبهملة او جزئية مثا كين للكلية
 في بطلان واليد واليد السيد في كتاب علي الكاشية في التسمية منها جسا وحدث بعض التمسك
 لا فرق بينهما اي جسي قوله ان يبيع معدوم وبي كل من يبيع معدوم في استخدام الحال لكن المصداق اعتبر
 النتيجة اكلية علان الم وما ذكره الشواهد ان يمكن اخذ اكلية على الوجه الم اعم ان ياتي ان عبارة
 في ان جسي التمسك في عدم جزئية النتيجة فكذا اخذ الامام هناك اعم وعلوية الكتاب متباين في كثر
 الامام اعني المخلص كما يشهد عبارة السيد في الكاشية معدرة بوزن التخصيص ومادة المبحث هذا
 في جسي على الاشياء في معدوم ان كان اعم في التسمية ثم ان الكجوز انما صار فالامام يفرق

مجموع

[illegible]

التي لا تقوم بحج العبرة قوله ان لا يصدق عليه ان لا يكون معدوم اما اوله فلا خلاف ان العبرة بحالها
وقوله بواقيها فلا خلاف ان العبرة بحالها في سائر احواله عند الاعتراض المصداق له ان لا يكون معدوم
في حاله وصدق ان هو الاشارة الى هذا الحال المصدق قوله ان لا يصدق عليه المنفي انه لا يكون معدوم
المصدق على هذا الحال ان الاعتراض المصدق ان لا يكون معدوم لا يصدق عليه المنفي ان لا يكون معدوم
في جميع احواله المعدوم او وجود المعدوم مع صدق المنفي محال لعدم كون الامور معدومة لا يصدق المنفي
على مفهوم المعدوم واللام بين فرق برادام صحيحا بما عارضه تلك العبرة المذكورة سابقا فانهم
المعدوم على تقدير اراقة الافراد المعدوم دون مفهوم كمال ان يراوكلها او بعضها وعلى تقدير كمالها
يتم ان يراوكلها على ما يصدق عليها ليرجع الى رفع الاحكام المصدق عليها اربع احتمالات
الاول ان المنفي على ما يصدق على جميع الافراد اي ليس له ارفع الاحكام المصدق عليها اربع احتمالات
البحرية والا لا يكون المراد ذلك غير العبرة بقوله بعض المعدوم ليس منفي لم يكن اللاحق على تقدير
بعضه اليه قوله واللام بين عدم الفرق بل كان اللاحق على ذلك تقدير بطلان العموم او تقيضه
احكاما على ما يصدق على كل معدوم منفي وهو مظهر محال انما ليس له ارفع الاحكام المصدق على جميع
افراد افعاله على السبيل الذي لا يكون له ارفع الاحكام المصدق على جميعه واللاحق على تقدير تقيضه وهو
البحري اي بعض المعدوم منفي ليس على العموم كما لا يخفى وحال ان كانت سلبه في المنفي على بعض
الافراد الذي هو رافع للاحكام البحرية استلزم سلبه في مكانه قال ليس له السبيل الذي لا يكون له
اللاحق على تقدير تقيضه اي الاحكام البحرية وهو قوله بعض المعدوم منفي بطلان العموم وهو غير صحيح
وحال اللاحق صدق سلبه على بعض الافراد مكانه قال ليس له السبيل الذي لا يكون له العبرة القابلة لبعض المعدوم
ليس منفي والا كان اللاحق على تقدير تقيضه هو اوجبه الكلية القابلة لكل معدوم منفي بطلان العموم
فصل ان حقا على ما ذكره في الفصل الاول والاربع على كلا التقديرين ان يكون المراد قول المصنف ان لا يكون

فيها

فيها سبب الجزئي اي بحجته قوله بعض المعدوم ليس منفي في قوله ليس منفي في قوله ليس منفي
الجزئية القابلة لبعض المعدوم ثابت على بعض الذي ثبت سلبه في علة الجزئية المذكورة لا يصدق
على سبب المذكور وانما على التفسير والاشارة فكما لا يلزم بطلان العموم كذا لا يلزم عدم الفرق كذا الجزئي
فيه بقية الاستدلال او انما اثبات ان بعض المعدوم منفي ولا يلزم منه ثبوت السبب لبعض
المعدوم فكيف يمكن ان يصح كبرى القياس لان اراقة الافراد على جميع التقادير بطريق غير محتمل
تمامية الاستدلال فهو ايضا ليس على عدم اراقة الافراد بل الحق ان فرق محال قوله كذا لا يجوز
فيها على سبب في المنفي على المعدوم هو سلبه في علة مفهوم المعدوم فكما ان السبب في مفهوم المعدوم
منفيا واللام بين فرق فيهما في الصدق للزم صدق كل منهما على جميع افراد الاخرين على تلك العبرة
السابقة مع الغفلة عن حتمها وبطلانها واذ لم يصدق المنفي عليه يصدق عليه ثابت فكذلك على
افراد يصدق الكبرى لا مانع على تقدير اراقة مفهوم القابل اراقة صدق سلبه في مفهوم المعدوم
وارادة سلبه في علة الاول اي ليس له ارفع الاحكام المصدق على مفهوم المعدوم ليس منفي او كان المراد
ذلك لان اللاحق على تقدير تقيضه على قوله مفهوم المعدوم منفي مستلزم لقوله كل معدوم منفي بما
على تلك العلة بطلان العموم كذا لا يجوز انما علة مفهوم المعدوم ليس منفي في قوله السبب الجزئية
اي بعض المعدوم ليس منفي وانما يستلزم قوله بعض المعدوم ثابت على بعض كبرى القياس في السبب
الارادوي على التفسير ليس ان قوله المعدوم منفي غير صادق الذي بمنزلة ان يقال قوله كل معدوم
منفي غير صادق الذي رافع للاحكام الجزئية قال ليس له السبيل الذي لا يكون له المراد ان كان
اللاحق على تقدير تقيضه هو الاحكام الجزئية على سبب بطلان العموم كذا لا يجوز انما سلبه الجزئية انما يستلزم
بعض المعدوم ثابت على بعض كبرى القياس في السبب في علة مفهوم المعدوم ليس منفي في قوله السبب الجزئية
المعدوم ايضا فلا يلزم ان يكون مفهوم الثبوت في علة مفهوم المعدوم ليس منفي في قوله السبب الجزئية

[illegible]

والمؤمنين

ويمكن ان ياتي في حق المعدوم والمنتهى الان لان المعدوم بما لا يصل المتع كماله السلب كلفه خلافه ما لا يشترط
 نفس المعدوم الى المنتهى وغيره فيقولون ان الذات التي لا تكون اذ ظهره فينبغي ان تكون الذات لان الوجود
 في الذات انما هو في الخارج لا في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 ما قام غيره وفيه يخرج التعارض لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 ما في غيرهما فان الصفة لا تكون موجودة او موجودة في ذاتها بل موجودة في ذاتها او موجودة في ذاتها
 بالعدم والصفة تعال في الذات بما لا يمكن ان يكون في ذاتها بل موجودة في ذاتها او موجودة في ذاتها
 قال السيد في اما ان يكون اذ ابراهم في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته
 غير انما هو في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 في تعارض الوجود وفي بيان في التوال في الحاشية الطولية لان المراد بان لا يعلم في ذاته لانه لا يمكن
 كل لا يعلم التعارض في ذاتها لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 والتعريف يقتضي كماله في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 الذي لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 فاما ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 حول تعريفه انما هو في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 قال السيد في ان المراد ان لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 في حاله في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 او بالاطلاق في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 التي لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن
 جمهور المتكلمين باعادة المعدوم مع جميع العوارض لا يستلزم ان يكون بما لا يمكن ان يكون في ذاته لانه لا يمكن

کتابخانه المصروف

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

الخبز

الشئ موجودا بان يكون اثره افعال نفسانية مستتبعة لشيء النفس العنود واما الثاني فمجرد
 شئ العقل من الوجود والوجود لا يعتبر اعتقادا هذا من غير ان انما يات محمول كالواقعية
 اذ بان يكون اثره ايجابية باعتبار الوجود لا ذاتها ولا كونها تلك ايجابية بغير المحل النفساني بل بتوحيدها
 الخارج ووجودها كما ذهب اليه المشركون واما التعديرون فالأفعال بالشيء الموجود اذ هو محمول على الخارج
 الوجود او المورث لا تصادف الا بالشيء وذلك الشيء القادر على الفعل لعدم توسط الحق في الشئ
 وهو غير موجود من خلاف بين العقلاء في الجدل عددا ما هو محمول كون الشيء شيئا واما عندنا فيجب
 بل الخلاف القوي في ان اثره نفساني او تصادفها بالوجود كما سياتي في محققه فان قيل ما قالوا ان بعضا من
 طوائف المورثات يتقدم عليها من غير ان يكون لها ايات في كونها شئها وذلك لان مقتضى حصول
 المحل في شئ محمول كقول الشيء مثلا اذ لا يتبين من فعله الا ان لا يكون له اسم قطع النظر عما سواه
 بوضع الشئ في ذاته سانية عندك كقوله هو افعال وتمام الوجود على كونها ايجابية لا سانية متاخرات
 في الثاني والكلام في ان هو لا تصادف لان بالالف نية وجعلها عليه وجودا والموضوع هو سبب القابل
 اوله والحق ان ابعده تاخره على ذاته او وجوده متبسطا الى ان لا يكون له من غير احتياج الى افعال وحدها
 السانية التي جرت من عدم انزال لعدم الموضوع والاشياء تصادف مع وجود الموضوع لا يستلزم كونها
 سببا للاحتمال كما ان محمول الموضوع على الموضوع عبارة عن عدم الاستدلال بان يكون اتصافه بالوجوب
 محموله بالجهة النفسانية بالشيء وذلك الشيء وهو انظر فان قلت الشئ في الموجود فيقول انما يوجد
 موجودا في سببه ليعبر بالوجود متصفا بالوجود بحيث يشيع العقل منه الوجود وهو ان لا يكون له اثر
 في شئ كونها ايجابية فاعلم ان سببا افعال محمول على الوجود وقلت ان الشئ في الموجود في شئ بالوجه
 ان السبب لا يخرج عن سبب التسميم فالأفعال بالوجود موجودا ايجابية بالوجود وذلك الموجود او من اجل الاول
 الامر الذي بسببه الشئ الموجود وصار موجودا وحال الشئ في الامر الذي بسببه يكون الشئ الموجود وذلك الموجود

[illegible]

فی المیزان

[illegible]

مفهوم الذي يعرف منه ولما كان الجواب ثبات الامكان في التفرقة بالقدم والآخر في حقيقته
 مبطل لا يستدل اي ساقط النظر في الاستدلال الذي ذكر السيد في بحث الامكان وقد قلنا انما
 قال الاول في حقيقته بل في السيد ذلك عرض منها جازما في اولها بالانظر الى ذلك العرض في حقيقته ان
 يقال الصواب في حقيقته ذلك العرض هو سبب الوجود اليها فيكون في نفسه لا يكون لها في
 غير حقيقته لها في الشرح الجديد في جعل الوجود او جعل رابطة ثبتت نسبة لا يكون في حقيقته
 عن كفايت يسمى مواد في انفسها وبها نسبة المتعلق فان كيفية نسبة الفاعل في استحقاق الامكان
 فاما مادة هي الوجود في استحقاق الثبوت فاما الامكان اوله واوله لا يكون مادة الامكان
 وقد يقال في وجه الاول انه لا يرد عليه السؤال في كونها في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 في مفهوم لا في الحقيقة قبل الامكان بالشيء الثاني امره تباري في حقيقته في مفهوم وكونها في حقيقته
 المنع لان لم ان فاذا حقيقته فليكن في اعتبارات الشيئين الثاني لكان له وجود وحصل الحقيقة في حقيقته
 مفهوم لا يجرى بطلان قوله الاول ان يقال الامكان كيفية نسبة الوجود اي هو كيفية نسبة كانت
 بين ذاتها وبين مفهوم الوجود وما بينهما وبين الوجود الى الحاصل في الحقيقة بشرط الحصول
 وذكر السيد في بحث الحوادث في القدم في نفسه الامكان ليس في نفسه الوجود الحاصل الى حقيقته
 بان نسبة الى مفهوم الوجود والعدم فيلزم ما خرد منها والاصل ان الامكان بعبارة سببه مفهوم
 سواد وجهه في الوجود والعدم في حقيقته نسبة الوجود وما خرد منها والاصل في حقيقته الاول
 الترويض لا يودي الى محذور ولا نفعاً ولا لازمة فيه وعدم بطلان الثاني في حقيقته في حقيقته
 عن نسبة الوجود الذي تصنفها بعبارة ما خرد منها والاصل في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 مفهوم الوجود والعدم في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 بالفعل اوله لا يكون في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته

هذا هو الوجود

هذا هو الوجود اي الوجود في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 ومنه قوله في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 بشرط القيام بما بينه وبين الامكان في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 اما بين الوجود وبينها في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 الحاصل الثاني في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 خلفت اما قوله في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 اوله ما بينه وبينها في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 الوجود في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 وقد يكون الامكان اعتباراً بآه في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 اعتباراً في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 الجواب ان الامكان اعتباراً بآه في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 فذلك لان المحقق في السبب هو الامكان اعتباراً بآه في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 هو سواد الوجود والعدم بالنظر الى حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 ويرجع الى حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 الامكان حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 بحيث يمكن ان يتخرج منه الوجود والعدم حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 يتخرج منه الوجود والعدم حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 وان قام مع الوجود في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته

في جعل جميع المبادئ متساوية في القوة بطلان التماثل في منع الحوز كون البسيط اتم
 وجودا او كون مركبا لانما عندنا ان الشيء في الحقيقة يجوز تحققة في نفس فيجعل البسيط اتما وان
 لا ينفى في جعل الجميع وانما وجودها فاما لازمة من جهة ما علمت ان مذمومة لا تستلزم
 كمال الشيء فان شرطية جعل الافعال لا يبرز احدا لا ينجي عليك ان يزداد شرطية هي نتيجة ان شرطية
 المذكورة في وضع النتيجة بعد ما انقضت ليس في ذات المحصلين وحال ان تقرير
 الاستدلال يكون كلاما لم يكن البسيط محمولا لم يكن المركب البسيط محمولا وهو بمنزلة ان يقال كلاما لم يكن
 البسيط محمولا لم يكن البسيط مركبا والمركب البسيط محمولا لم يكن البسيط مركبا
 محمولا لا يختص بهيات فيها ينتج كلاما لم يكن البسيط محمولا لم يكن البسيط محمولا وهي الشرطية
 المذكورة قبل المطلب الثاني هو انما هي محمولية البسيط وهو غريب عا قياسي اقتران
 مركب الشيء في نفس وعيا قياسا استثنائي مركب الشيء المذكورة واستثنا
 لنفسي الثاني يكون كلاما لم يكن البسيط محمولا لم يكن البسيط محمولا لانما في بطلان مقدم شك في النتيجة
 المذكورة يجوز اعتبارها باعتبار القياس الاستثنائي في النتيجة بلا وجه لما يكون
 حقيقة لا باعتبارها نتيجة القياس الاقتراني المذكور فافهم وفيه ان المنع انما يطل على
 وهو لا يصح هنا لانه قد اقام الدليل على القياس الاقتراني المذكور مقدم مقدمات
 حيث لم يبرهن عليها ثم كلام المنع لا يحتج ترديدك وان وقع مثله في كلامهم وتعد
 هذا الترديد في لازم الملازمة الاولى اعني قوله لم يكن البسيط محمولا لم يكن المركب محمولا لانما في
 فرائض اكثر مما فعله قوله فلا ينجي عدم ورود الخوارق في كلام العلامة عيا الترس في جعل البسيط
 وانما قد استدلوا انه لم يكن البسيط محمولا وانما لم يكن المركب محمولا وانما في جعل البسيط
 مطلقا فالجواب منع بطلان التماثل لا تجوز جعل الوجودي والضمي كما قوله انما في

إلى النقص

الى ان قال المصنف لو ان الكون منتهى لكان منتهى بطلان التناهي لانه لا فائدة له في بيان منتهى بطلان
 جعل السياسات انا وجا تجزئة ولما كان يراد بيان المنع والتجويز لزم ان يكون له فائدة في
 ما بالي المنع مني عما جازكون ان المركب محمول وجودا او ضامدا ورفعت تحت الجملتين عما جازكون ان
 انهم منقول المنع بطلان التناهي لا لبيان ايراد السؤال بل لبيان التردد في كلامهم بعض من قال به
 ولا شك في ان كلامهم الفلانة من نظر الى ما يقتضيه الوجود الكائن في العالم لا في العالم من نظر
 الى انه قد يقع من التردد في مواقع هذه الكلمات في ان في سائر عباراتهم ونظير
 عما منتهى بطلان التناهي شيء وقد يقال ولا يخفى في ذلك ما ذكره العلامة ان العنصر
 على تقدير ان يكون التناهي في مجموعها بسيط او تاما سلم من حيث الظهور مع بطلان الدوام
 بل زادوا ان ما ذكره المصنف ليس له دخل فيما هو التناهي وهو لا ينبغي كونه باطلا لوجوده لغيره
 ان ما ذكره من منتهى التناهي بطلان التناهي او محال ان بطلان عدم جعل الكل انا مجموع
 لكون الكل غير مجموع انا لكونه مركبا لا وجودا او ضامدا لكونه بسيط وجودا بل لنزول
 التجويز كون الكل غير مجموع انا هو من ان جعل باصرة وعدم باصرة لعل في شيء من سياسات فائدة
 الجمل على غير ما لوجوده والضم فيكون فائدة انهم بهذا الاعتبار قد خرجوا من تحت المنع فخرجوا من
 عما لا ينبغي في جعل الانضمام عدلا للوجود وشارة الى ان المراد بالانضمام ايجاد وجود بسيط
 لا ما ينضم الى الانضمام الذي يتحقق به التامية كونه في ذاتها عين وجودا بسيط وقد عرفت في هذا
 المقام بان عدم محمولية البسيط اذ لا يستلزم عدم محمولية مركبها بالحوال كون الجزاء الصوري
 محمولا فاما ان كانت محمول انا سوال كان البسيط محمولا او لا العلم ان الجمل الجزاء الصوري ايضا
 والبسيط قولنا ان كذا في كل قطع الكل ارتفاع واحد الخ فيلزم من كونه السيد قدس سره في بعض
 نصا من ان عدم الجزاء لعدم العلم لا عينه وفيه ان هذه العبارة لا تدل على الغيبة بل لاقتها

على العلية الطرية فمقال الشرح بحث الـ م الى عدم الجزئين عدم الكل والسيد الخاضع
بالعلة فالجواب ان البعض تصان فيه شي الا ان يراد انه في بعض تصان في وجه العلية
وعدم العلية ثم لما كان الكل عين جميع الاجزاء كما صحح به المحقق الدواني فحققت عين
جميع اجزائه لا بعده الا ان ينسب اليه عدم على التوابع الموجود الثالث او يقال نحن انك
مجهول ونحن الثالث اجزاء متصلا لا تفترق بين الحد والمحد ووقال السيد بعدم العلة
على عدم المعلول التي في الجملة سواء كانت مستقلة او لا سيما في قوله فيما بعد عدم
كل علة مستقلة لما يات في حوز التوار وفلجوا اجتماع عدات الاجزاء وانما تسمى
في سبق بعض على اجزائها ان يكونا معلولين علة واحدة قوله عدم الكل قبل عدم الكل
فهو المعلول اعني عدم المعلول الكلي هو وجوده فلا وجه لاستقلال عدمه المتحقق في منه بالعلية
وفيه ان امره بعدم الكل جميع العداات لما هو الظاهر اعني عدم المتعلق بجميع مركبات
وجودات الاجزاء الذي هو وجود الكل فالحلة متحققة الاول والمعلول امر قائم فيهما فوا
ان الثاني اعني عدم الجميع متحقق بعدم واحد من اجزائهم مع وجود الباقي وتوقف تحقق الاول
اعني جميع العداات على انعدام كل واحد من الاجزاء قوله وقد يترجم ذلك في العداات وروى
الوجودات انما هي مالم يستخلص لم يوجد ما لم يوجد لا يجوز في العداات
فلا يروى ان الترافعة العداات وروى الوجودات بلا مرجح محكم واعتزل عن بيان القول
باستثناء المعلول الى علة مستقلة عن سبيل التبادل ايضا الى ان يكون
العلية مستقلة احدي العلة في نفسه فلو ان العلة مستقلة لكان الموجود والمعلول
شخصا لا يكتسب ذلك الحكم بعدم كنه هو صرحوا بان علة الوجود صورة مالا صورة
معينة انما هي القول بان ما لا يملك لوقا يكتسب العلة مستقلة كمالها بخصوصه لكن على سبيل

انهم

لزم من عدم احداهما عدم المعلول لان عدم العلة مع عدم المعلول انما هو في سبيل التوابع
المعلول لوجود العلة الثانية مع عدم العلة الاولى لم كانت العلة واحدة على سبيل التوابع
لزم من عدمها استند عدم جميع العلة من عدم المعلول كما هو الواقع ثم اقول لو كانت العلة
مستقلة للوجود احدي استنباطه عين واجبة العلة لم يترتب من اجتماعها لانهما سبيل
مستقلين بل استنباطه وانما العلة الامر الثاني المتحقق في ضمن كل واحد من الطرفين
من اجتماع اقسام الاجزاء علة يكون على عدم الكل عدم احد الاجزاء فليس في الجملة
بل العلة كل منها ليست توصف العلة باستقلالية صريح في علة كل واحد من الطرفين
جواز استثناء المعلول الى علة بل هو ان العقل يجوز استثناءه الى كل واحد منها كذا في
باجلها يمنع وجود الاخرى حتى يبقى الاول في سبيل المعلول مع وجوده بالثانية بخصوصها
فكل من العلة الشخصية مستقلة في العلة لكونها في احد الامر الاخرى في العلة الاولى
واما ان يترجم من عدم احدهما عدم المعلول الثالث فنحن نضع ما على ما ينبغي ان يكون
العلية على عدم المعلول هو ان علة في الجملة لا اذ علة مستقلة بعدم احدهما انما هو وجود المعلول
لزم تحقيق العلة الثانية فوجود كل منها علة مستقلة لا يحد المعلول مستقلة الا مع وجود
وعدمها ليس مستقلة لعدم المعلول والمعلول ان تصان الثانية بالعلية في سبيل عدم
الاولي فعدم وجوده لا يحد لا تصان الثانية بالعلية حتى يقال عدتها فقط عدم معلوم فليس
مال التوابع العلة بل العلة الامر العام بعد تعريفهم باستثناء شخص الى الجواب
محل قوله علة الوجود صورة ما على التجوز الاشياء في علة خصوص شخص واحد والى عدم
والجملة يراى الاستثناء الى العلة مستقلة بدلا واخطب في سبيل التوابع الى سبيل
بشيء ان لا يكون علة عدم احد الاجزاء مشروطة بشرط عدم كل علة بالثانية فلو

كل منها غلبا وكما كان جميع اجزاء المركب غلبا على الاخرى فكل واحد من جفينة اي مركب جفينة على كل واحد من
المركبات الوحدية فيكون بعض حاصل التركيب الجفينة حصل الافتقار وهو مركب من سادس
في الرتبة ان كان المراد من سادس الرتبة ان لا يكون بعضها فوق بعض اي لا يكون احد اجزائها
والاخر فضلا حتى يعول اليه مركب المهيمنة ففصلين فقط لم يولد استمرهم عدم الاحتياج وان كان
المراد ان لا يكون احد اجزائها احتياج الى الاخر فلا يعول احد واليه الجواز سادس الرتبة التي هي المهيمنة
والخلاصة في الخلاصة كما هو المصريح به في اكثر الكتب فلهذا ايضا يثبت الى اجزاء التركيب امرين فيفتقر
احدهما الى الاخر فترتب سادس الرتبة قد السدس واداة الصدوق اي ليس في ذلك
للتفصيل في الحاصل ان ما قد انتفى هو مركب من سادس الرتبة في الرتبة جارية ان لم يكن موجبا
لرفع الاحتياج وهو سادس واداة الصدوق حيث لا مانع من تركيب المهيمنة منها كما جاز ان الحاصل
وفيه ان لا يمانع لو كان الحاصل جزءا من مركب الجواز فاما المهيمنة المركبة من الحاصل والجواز
لا يصلح مثلا للمهيمنة المركبة التي هي اجزائها الافتقار مع التساوي في الصدوق لكنه منافية
في المثال المذكور في بعض النسخ بعد قوله في الصدوق فقط وهو المناسبت ليعول الشئ انما قال
لوجوبه يحصل اي هذا لازم من قول المصنف جاز ان المراد بالباقي في الجملة اي مع انه لا يحصل
منها في الحقيقة نسبة بعض الاجزاء الى بعض نسبة الجواز الى الانسان وقوله يمكن الخواتمة
اي في قوله على امانه ولو انتفى المهيمنة مركبة من جوف العقل الاول والباقي لم يتم الجواز قال سب
اي في قوله انما يجوز تركيب بعض لفظ الجواز لا يلزم قول الشئ لوجوبه انما يقول بانها في الجواز لا يلزم
الوجوب مع جواز جملته الا ان كان العام الشئ من الوجوب على ان يقال ان يقول مورد الجواز
والوجوب ليس مع احد فان الوجوب متعلق بجزء الوحدية في تقدير الافتقار والجواز متعلق بوجوب
المحصل على ذلك التقدير وان كان خلاف ظاهر العبارة ثم لا يخبر سادس الرتبة انما قال مولانا في

هذا الامر

هذا الامر انما يقتضي ان يكون الجواز الى المركب من الجواز ان مركبا جفينة ضرورة تخفى الا يستلزم
في الاجزاء ان لا ينتهي الى قول المصنف ان المهيمنة المركبة مركبا جفينة لا بد منها في الافتقار
بعض الاجزاء الى البعض في الجملة لكن يجب في التركيب لا شك ان الجواز الى
وان صدق عليه انه مركب من اجزائها افتقار لكن يجب في التركيب بل يجب في التركيب المنفرد
غلبة ولا شك ان المهيمنة الى المهيمنة مركب من التركيب مركب جفينة الى المهيمنة الا انية واما
التركيب الثاني الذي بين الجواز ان لا يقتضي في الافتقار ولا وحده ومنه علم وجوه القول السيد
والله بما نوره في قوله انما يجوز ان يكون الى جميع الباقي فانه المشا في الام في اعتناء بالاختلاف
وان لم يكن كذلك ليعا في الشهور موضح بالطلب في الماشية المعلوم ويجوز ان يقال
الحاصل على معنى الجواز في جميع الجوازات في ضمن الا في قوله ايضا ذكر في
يجوز ان يكون المركب بعض الاجزاء افتقار الى الباقي لان كل منها جفينة على الاخر فانه لو كان
امر افتقار بعض الاجزاء الى البعض الاجزاء في الجملة حتى يكون نقصه مستغنا لكل جزء من
جميع الباقي او لو كان امر افتقار البعض الى التمام في تقدير نقصه لم يصح التمام
فانما لا يجوز في صورة الاستغناء مطلقا في صورة استغناء كل الاجزاء عن بعضها
اللازم على تقدير نقصه من مركب مستلزم يكون امر افتقار البعض الى البعض في الجملة قوله
والحق ان جمل العدم راجع الى السؤال الثاني السؤال انما قد يقول على ان لا يرضى عنه وجه الحقيقة
ان المهم او في شرح المحقق في السؤال واجاب عنه بانقل السيد ولا وجه له في السؤال
وعدم تعول الجواب لم يرضى له او اجاب بانقل السيد ولا وجه له في السؤال
فيكون في الحقيقة بطلان ما ذكره من وجهي النظر وليس شريفا في الحقيقة بطلانها قوله ان كل مورد
افتقار قيل الاول لان كل مورد افتقار واحد منها الى واحد فقط بل يشتمل على ما يفتقر فيه

لكنه صرح بانعين المطلوب حيث قدم قوله المتيقن انه قد ورد في باب البا لمطلوبين الاستدلال
بحسب مقتضى الاستدلال وكما لو لم يخلو عنه قوله فما لم يخلو عنه لا يخلو عنه ان المطلوبين بغيره المتعاقبة
عدم التميز بين الوجوه وهو غير لازم وانما اللازم عدم التمايز المحيي في تقدير الاحتمالات على تقدير
تخصيص المطلوبين في الشبهة المذكورة فبطلان جميعها على تقدير صحة الدليل على المطلوب
نعم كتحصيل الدليل بالبيانات المحسوسة فلا يخرج في الجواب عن تقدير كون الجواب بها وبغيرها ان
باب الشك طرأ على كونها قينة فلا يخلو الدليل نعم لو حمل الدعوى عدم التميز حسا كانت الشبهة طرية
القابلة للتمييز لا يخرج احدا فانما ان يكون محسوسين او احدا بما رزمية فافهم قال الشك
وهذا هو مقابل الشك الاول في قد يقال فيسلف المدعى عدم التميز بينا دون عدم التميز بين الوجوه
في نفس الامر ان هذا غير محيي بغيره المتعاقبة وقوله السيد توجه لغيره بوزن الاستدراك لكونه لو حمل
التميز السيد فان كان في بيان الحكماء صالحة على تقدير ما يترجح الاجراء حسا لم يكن كون الاحكام
باسواء حسا محسوسين متميزين حسا وبطلان ظاهر ومنه كما به وهذا التميز في النجاس
المحسوس في النجاس المحسوس جزاء محسوس ان الالهياليس متميزين حسا في جزاء ذلك في
الحكم بطلان هذا وبالجملة التميز المحسوس من رزمية بين الاجراء في نفس فيه لانه النجاس قال المولى في حقه
لانها ليست بينهما في كونها مكابرة وانما ذكر النجاس رتبة الكلام المستعرض في بيان مدعى وجهه بلطريق
الالزام ولا فالحس ان بينهما تفاوت حتم فافهم قوله وان فصل اي على تقدير كون المدعى عدم
التميز المحسوس في فصل السيد الى الالف لم يكثر تفصيل الى التمييز الاخيرين دون الاول المذكور مستدرك
وبطلان لا يحتاج الى تلك المقدمات الطولية فهذا وبطلان على عدم حمل الدعوى ان ذلك لو كان مدعى
لغيره فانه قوله على تقدير صحة كمال مراد منه هو ان الدليل المذكور لا يسلح بها بالمطلوب وهو عدم
التميز بوجوه والى جرحه بغيره الدليل ثبوت عدم التميز ليس بهما وهذا ايضا انما ثبت على تقدير صحة الدليل

قوله على تقدير

قوله على تقدير صحة شهادة الى ارجاع الدليل على تقدير حمل المدعى عدم التميز المحسوس بوزن الاستدراك
في الشك الاول لورود المناقشة التي كانت تدعى ان التمييز بين الاخيرين يتم على تقدير حمل المدعى عدم
التميز بوجوه على تقدير عدم التميز المحسوس بوزن الاستدراك انما ثبت على تقدير صحة الدليل المستدرك
المناقشة على ان التمييز بين الاخيرين يتم على تقدير حمل المدعى عدم التميز المحسوس بوزن شهادة السيد
مراد قوله على تقدير صحة الشهادة الى ارجاع الدليل على تقدير حمل المدعى عدم التميز في الوجوه فافهم في مراد
ما قاله الفاضل السيد في رتبة الاشارة في قوله على تقدير صحة ظهور عدم صحة الدليل في فصل الشكيات
فيما سبق والى اصل ان قوله على تقدير صحة متعلق بظواهرها المحسوسة كما قال في الدليل على تقدير
صحة دليل على ما هو المطلوب على تقدير صحة دليل على ما ليس المطلوب بل كما قال ولان ذلك ليس
بمطلوب التميز بوجوه على صحة قوله على تقدير صحة نظر الى ارجاع الاول شهادة المناقشة
مذكورة في الشرح ونظر الى الشك الثاني في ان ذلك لا يترتب على صحة الدليل في فصل الشكيات
تقدير صحة ظهورها فانه ذكره نظر الى الشك الثاني في ان ذلك لا يترتب على صحة الدليل في فصل الشكيات
لغيره فلو ثبت ان الجواب انما يترتب على جرحه لا خارجا وارادة البطلان منه انما يترتب على ان الجواب
الاجابة التي انما الزوار مع الوجوه وان لا يكثر حمل بعضها على بعض بما هي اجابة المدعى بغيره
المولى بغيره انما بان انما مادة الجرح غير حتمية بل مستحتمة وجرحي حتمية وما في على تقدير صحة
ليس محسوسا وانما جرحه الوارث وانما لا يترتب على كمالها وحملها لانه لا يترتب على فصل الشكيات
على انما هو باي اعتبار كان محتمل بل انما كان لا يصدق عليه مادة الذي يترتب على الجرح المحسوس
اعتبارا في ثلثة منزلة من اعتبارات الثلاثة المستندة في مادته على مادة انما جرحه والى الجرح
الخاص كان له وجه كغيره ان الجرح الخاص جرحا في التميز بل كان مادة في الخارج وانما جرح
لان ذلك كان كليا ويصير جرحا في التميز في التميز بوجوه بل انما هو مع الفصل في الجرح

فان يمتنع جزاءه بغيره لا اعتبارا لثبوت كماله كسب صحيح في ان الاجزاء الخارجية المتعاقبة
الذوات الوجودية لا تجري فيها اعتبارات الثبوت لانه لو صار جزاءه لا يخرج في ذلك
وتعريفه لما قاله مولانا ميرزا جان في المشبهة الاخر في قوله الاول ان يقال ان كماله لا يتوقف
ان تسمية الجزاء بما دونه باعتبار الوجود والمخرج وهو اخذ بشرط لا وتسمية بالجزاء باعتبار الوجود
الذي هو اني اخذه لا بشرط ان يمتنع في قولنا لا بأس بكونه سببا لاعتبار الذات الحيات
الان في الامور العقلية للذات الامور الغيبية في قوله ان اعتبارها ان كماله ليس بغيره بل في الواقع
مع انه يمتنع ان يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
الشيء ان يمتنع ان كماله الامور غير مطابق للواقع مع انه يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
ان مع اي الغوي لما كان محال في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
اصح من الاول على النعوي والثاني على الاصطلاح في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
الذي اعتبره الحيات صادق على الجزاء والمخرج في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
والله اعلم بالمعنى النعوي اعلم ان ذات الموضوع قد لا يصدق عليه المحمول للاسبغ بالاعتبار
والله اعلم بان كماله لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
اولا في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
وفيلان كون الجزاء مادة ومصدره في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
او الجواز كماله كما صرح به قوله الاول بل الظاهر الى السيد جمال في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
بالاجزاء التي جرت في الذات الوجودية فاعلم ان كماله لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
ويستفاد من قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
بالمادة باعتبار الوجود والحي هو اخذ بشرط لا وتسمية بالجزاء باعتبار الوجود والحي هي اخذ

لا بأس بكونه

لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
الذي هو اني اخذه لا بشرط ان يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
الان في الامور العقلية للذات الامور الغيبية في قوله ان اعتبارها ان كماله ليس بغيره بل في الواقع
مع انه يمتنع ان يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
الشيء ان يمتنع ان كماله الامور غير مطابق للواقع مع انه يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
ان مع اي الغوي لما كان محال في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
اصح من الاول على النعوي والثاني على الاصطلاح في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
الذي اعتبره الحيات صادق على الجزاء والمخرج في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
والله اعلم بالمعنى النعوي اعلم ان ذات الموضوع قد لا يصدق عليه المحمول للاسبغ بالاعتبار
والله اعلم بان كماله لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
اولا في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
وفيلان كون الجزاء مادة ومصدره في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
او الجواز كماله كما صرح به قوله الاول بل الظاهر الى السيد جمال في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
بالاجزاء التي جرت في الذات الوجودية فاعلم ان كماله لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
ويستفاد من قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه لا يمتنع في قوله لا بأس بكونه
بالمادة باعتبار الوجود والحي هو اخذ بشرط لا وتسمية بالجزاء باعتبار الوجود والحي هي اخذ

لا بأس بكونه

لان لا يكون رابطا بل لا غير باي من الفصول على قوله لا يجره اليه اي لا يستعمل في ما لا يجره اليه
ما هو قوله هو لا يكون حجة في الشخص بها المعناه اللغوي قيل قول الشيخ في المعنى بعيد ان بناء
في الاصل على ما هو عدم دخول في جزمه لا على عدم دخول المصطلح المتأخر جزمه كان لا يجره مع ان ذلك ليس
كذلك في بيان قوله في المعنى صريح في عدم دخول شيء سوى هو من ذلك الحاشية ثم ان دخول اصطلاح جزم
الروح في المعنى اللغوي وقوله صريح على قوله من غير ان يحل المعنى لو لم يحل على ما ذكره من علم ان الحيوان
بشرط الانفصال او المباشرة وعدم الاجتماع مع الناطق جزمه كان في صريح العلم ان قول المصنف لا يجره اليه
ما في الفصح من اختصاص الحكم بالجزء الا هو وليس كذلك لان جزمه على المعنى المحسوس لا يستلزم
او ان الناطق مثلا اعم من الحيوان معقول والظاهر ان كل فصل كذلك محل نظر فليس في ان قد استلزم
ان المعبر في الجزم لا هو ذلك بل لا يجره اليه جزمه من كونه الزيادة وكونه في الناطق او المنه في قول
وان في فصله ان ذلك لا يجره اليه الا ان لا يجره اليه الشك في ان لا يجره اليه في الفروع قال
مولانا ميرزا حبان ما جعله في النسخ قد ارجع في قوله على ان الحيوان لا يجره اليه من احدهما ان لا
يخصه من المعنى في الجزم ان كل شخص في كل من الجزم الفصل الاخر واثباته ان امره في الفروع
تشره في المعنى المتبادر ان الزيادة متعارضة له ويحصل منها مجمع والزيادة في قوله في حصول
بل هو ما في علمه ان هذا المعنى هو عين الاختلاف لا شيء وليس في المعنى الاختلاف في كونه
كون الحيوان ما هو في بشرطه ان الناطق في الحيوان على الناطق ثم قال لا يجره اليه لان الناطق في
الاختلاف مع بل في النقصان ولا يجره اليه على ما صرح به الشيخ في الفصح ان في النسخ في النسخ
فان انما هي اختصاره مما في النسخ الى ان يجره اليه او ما فيه من فروع فوجده قد جزمه في النقصان
ايما كان على ان منه وفيه كان جزمه وان احدتها من جهة بعض النقصان في المعنى وضمنه حتى
لو دخل فيه شيء لفرقه من غيره بل انما هو في جزمه بل لا يجره اليه او جزمه بما في المعنى حتى

لادخل فيه بل

لو دخل فيه ما يمكن ان يدخل في كل نوع وان كرس في الاشارة الى المعنى لا يجره اليه لان
فان بشرطه ان لا يكون زيادة وبشرطه ان لا يكون زيادة فيكون نوعا وان لا يجره اليه لان
يكون كل واحد من هذه النسخ على انما دخل في جملة معناه يكون جزمه انما في قوله لا يجره اليه
في حاشية الحاشية القديمة بعد نقل هذه العبارة ما نصه فقد تضمن ما ذكره ان الحيوان لا يجره اليه
انه مبهم وهو مادة خارجة عنها وما به سبب انه يحصل وهو بهذا الاعتبار من النوع ودخل في النسخ
وما به سبب من نوع مع قطع النظر عن اجابته لكون نوعا وهو بهذا الاعتبار من نوع في الوجود مع ان
الاول ليس مستقما بالوجود على النوع بل سبب اتحاد مع المادة المتقدمة على النوع وهو موجود في النوع
بالسبب انما في قوله قلنا على ان النسخ لا يجره اليه الفصل على النسخ في قوله ان الجزم لا يجره اليه
قلت معناه ان الجزم من المادة معلول الفصل لا يجره اليه من الصورة قال المحقق الشارح
ايضا في ذلك الحاشية ما نصه ليس من اجزاء الحيوان بشرطه ان يدخل فيه بل ان يكون الناطق في قوله
في الحيوان ضرورة ان مفهوم الناطق خارج عن مفهوم الحيوان بل ان يجره اليه الحيوان محصيا لغيره
بحيث دخل الناطق في هذا الفصل لا الناطق لا بشرطه في قوله لا يجره اليه في النسخ على الناطق في قوله
وبما ان الان لا يمكن العقل الى الحيوان بشرطه في قوله لا يجره اليه في النسخ على الناطق في قوله
الحيوان بشرطه ان الناطق بشرطه لا يجره اليه في قوله لا يجره اليه في النسخ على الناطق في قوله
الناطق بشرطه ان يكون في الحيوان بشرطه ان الناطق بشرطه لا يجره اليه في قوله لا يجره اليه في النسخ
قوله اي ما هو لا بشرطه في قوله لا يجره اليه في النسخ على الناطق في قوله لا يجره اليه في النسخ
لا بشرطه بل بشرطه لا يجره اليه لان الناطق بشرطه لا يجره اليه في قوله لا يجره اليه في النسخ
الحاشية في قوله لا يجره اليه في النسخ على الناطق في قوله لا يجره اليه في النسخ على الناطق في قوله
الجزء بالاطلاق العام مع قطع النظر عن كونه في النسخ على الناطق في قوله لا يجره اليه في النسخ

الحمل

بسم الله الرحمن الرحيم

بالنحو الاول من النسخة الثانية قال الاول وجوده في نفسه الثاني وجوده في تصور غيره الثالث
مطابقا للاولا استبعادا في وجوده والوجود ذاته اذ كان كل منهما من نوع كثر ولما كانا في النوع الاول
من وجوده والوجود في نفسه الخارج في ان الزمن من طرف النفس في الوجود وبذلك وجوده في تصور غيره
الوجود والما جيب على ما في النسخة الثانية ايضا انتهى اقول الثاني ما هو في الذات في نفسه
بان الحاصل في العرشات بتبع الاضاف ان كان كلامك في الثانية غير ما في الاولى في
العرشيات ايضا فيقتضي الثاني ولكن الظاهر ان الصالحات مستحالة الوجود لان الحق
الان لا يخرج في مفهومه في الصالحات ايضا في الحمولات العدمية كقولنا انما لا جسم
وزيد في الحقيقة والوجود ومنها نعم قد مر بعض المحققين بان الحاصل هو الوجود مطلقا
لكونه لا محالة ومتوانا في تلك الاضافة الى وجوده والذات هو في الذاتيات والثانية
ان يتصف الموضوع بمبدأ الحركية فينزه العقل الموضوع بعد ملاحظة الصالحات الموضوع
بسيادة هو في العرشيات الثالثة ان يتصور العقل الموضوع بعد ملاحظة الامر وجوده في البصر
وفي الحمولات العدمية واما قول المحقق الشريف في كونه الوجود والذات في النسخة الاول ما لا وجود
الذات في النسخة الثانية انما اذ تصورنا زيدا فهو باعتبار حصوله في الزمن بصورة وحده
وكيفية نصف النفس بها في زيدا في نفسه معلوم وموجود في ذاته لانه حاصل في النفس بصورة
والصورة حاصلة في النفس بنفسها وهو منزلة الوجود والما رجحانه لا يتوجب عليه الاحكام
واقول بان الصورة بسبب النسخة الاولى وصارت مشابة للاثبات النفسانية وفي هذا
ملاحظة فيكون الصورة الالهة ملاحظة زيدا فيكون الحاصل ان يحكم على زيدا في الصورة بنفسها لانهما
غير معلومة او المعلوم هو حاصل صورته في النفس بل هي علم في زيدا في النسخة الاولى
غير صورته في صفة النفس بنفسها في ذلك التصور وحصل صورته في النفس في الصورة

الموتية كون خفيفتها محمولة فافترت بالانتماء للصورة بالنطق بالانتماء لها ومن غير
بالناطق لبشره لا فكل من الحيوان لا بشره والناطق لبشره مبدءا مبدءا للصورة
التي لا فكل من الحيوان لا بشره والناطق لبشره لا فكل من الحيوان لا بشره
الصورة ولم يبق في الحيوان ما يخصه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه
الناجيه وهو ما لا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه
فمنه بشريه فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
النوعيه امر اياها في مبدء الحقيقة وهو الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه
الموتية سببه ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه
الكل من البشريه هو الناطق لبشره ولا فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه
انما هو المتغير عنه وهو الناطق لبشره ولا فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه
النطق بغيره لان امره ما يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه
وهو الناطق لبشره ولا فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
وفيه ان امره الناطق للصورة فيقول ليا دعا ودخل الصورة وهو حق وتاثيرها الى البشريه
مستعمل على الصورة فلا يصح حصرها احد اياها وهو انما هي منقشه نقطة اذ امرها ما يمس به سببه من البشريه
الصورة اطلاق لكل على الجبروتية المتعاقبة واما لو كان الصورة هي النفس مستعمله الجبروتية
وتاثيرها ان النفس افاودة ان الجبروتية المتعاقبة ما فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه
الحيوان لا بشره ولا فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
انما هي فيه وفكره ان النفس هي ما ذكره السعيد في الناطق فيقول ان يكون من اوده ان سببه الجبروتية
في الحيوان ايضا هو البشريه الذي هو جبروتها جبروتها كمن تسمية الحيوان لبشره لا مبدءا لها البشريه

بالنطق

بالنطق الا فكل من الحيوان لا بشره ولا فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
الناطق لبشره لا فكل من الحيوان لا بشره ولا فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
مطلقا للجبروتية لان الجبروتية المتعاقبة ما فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
مبدءا مبدءا للصورة لان الجبروتية المتعاقبة ما فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
والناطق لبشره لا فكل من الحيوان لا بشره ولا فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
الخارجية اي وهو احد البشريه لا تسمية الجبروتية لان الجبروتية المتعاقبة ما فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
لما جبروتية في النطق بها الذي هو العريض الى النفس من البشريه ولا فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
ووفيه ان الجبروتية المتعاقبة ما فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
فانطق بها الجبروتية المتعاقبة ما فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
واتم من سببه متاثر كون مبدءا لها فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
وكل من سببه متاثر كون مبدءا لها فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
او متصوره من سببه متاثر كون مبدءا لها فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
هو من سببه متاثر كون مبدءا لها فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
الناطق الجبروتية المتعاقبة ما فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
كل من الجبروتية المتعاقبة ما فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
بانه ان سببه متاثر كون مبدءا لها فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
ان الصورة لان كانت هي النفس فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
البشريه فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره
ان لا يصح حملها على الانسان كما لا يصح حملها على غيره وهو ان الصورة هي الناطق لبشره لا فكل من الحيوان لا بشره ولا يمس به سببه من البشريه لان الحيوان لا بشره

في لا يكون ضمير مرجع الى الاجزاء فليقولوا اجزاءها مع ذلك حتى افرز في ضمير اجزاءها
 الى ان يقال ان اجزاءها ما هي التي حكموا اجزاءها متبانية ومعاراة او يقال ان اجزاءها متبانية
 بها اجزاءها متبانية لا يكون في جميع الكلام وفي حال حال لا يخفى سماجة العبادات ولا ان تترك
 ضميرها ما لا يكون في جميع الكلام في حال حال لا يخفى سماجة العبادات ولا ان تترك
 اجزاءها متبانية وانما ان يتصادق بين كليهما او جزئيا او لا الثانية المتبانية والاولى المتبانية
 المتبانية في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية في ان
 قيل ان لا يكونا متبانية بينهما لا يكونا متبانية في جميع الكلام في حال حال لا يخفى
 الى ان لا يكونا متبانية في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 مع عدم ثلثه لثبوتها في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 انما اقتضت كل السبب وتبداخله حيث قال ان صدق بعضها على البعض متبانية والاولى المتبانية
 ومثله في السبب والاشارة الى ان اعتبارية كونه متبانية في اجزاءها المتبانية في
 المتبانية التي فيها تصادق في الجمل او في اجزاءها المتبانية في السبب في ان يتساوى في كليهما
 لا يخفى ان لا يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية في ان
 ثم معلوم في ان احد جزئيهما هو المتبانية بالمتبانية الاخص وكذلك معلوم ان في اولها
 المتبانية في كليهما معهما في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 المتبانية في كليهما معهما في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 سببها في الشق الاول ومنه ما عليه بناء على ان متبانية السبب هو ان لا يكونا متبانية في كليهما
 وجودها في جميعها في الشق الثاني من الاجزاء في كليهما معهما في ان يتساوى في كليهما معهما
 عموم وجودها في كليهما معهما في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية

فقد اورد

ففقد اورد في الشق الثاني من الاجزاء في كليهما معهما في ان يتساوى في كليهما معهما
 في المتبانية وكلاهما معهما في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 اولها في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية في ان
 كذا في كليهما معهما في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 لا يمكن ان يكونا متبانية في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 السبب في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية في ان
 بالمتبانية التي هي السبب في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 لم يكن انما قلنا في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 بحسب مفهومه قال المتبانية في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 يطابق ذلك ان لا يكونا متبانية في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية
 معنى التقوم لان الناطق وحده في قوله الحيوان وجزءه قال السيد له وان كان في الوجود
 وان قد ثبتت ثباته على الصورة كغير الصورة مشركا في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق
 في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق
 تعميمية وقد مر ان الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق
 قوله في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق في الناطق
 كان لا يترك ان اجزاءها في اجزاءها في اجزاءها في اجزاءها في اجزاءها في اجزاءها في اجزاءها
 ما هو من عام في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية في ان
 ذلك الفصل في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية في ان
 كما سبب في ان يتساوى في كليهما معهما والاولى المتبانية والثانية المتبانية في ان

على الحجة الغريبة بمعية التصاق الوجود غير متصفا بالحرمان العكسي في قوله الاستغناء
 مع ضرورة بل هو كان له لو بناه الحيوان عن النفس او بناه الفصل عن الحيوان ووجوب
 تقدير وجوده بناه وجوده وقيل ان فرضه لو كان الناطق منه حقيقة وجب بناه فيكون تقديره
 وجود الوجود وفيه ما يعلم ان الجزاء المستوفى ما لم يتصف او لا كذلك في المستوفى
 انما تصفت او لا ايضا اذ لم يتوهم احدهما بالآخر اكس ان يتصف احدهما بالآخر او لا ولم يكره
 الا الاحتمالات الثلاثة الاولى مع ان استعمالية اسم الحقيقة والاعتبارية ثم المستغنى
 قول الشارح مع كونه متوقفا ان قول المصنف ان لم يكن متوقفا على دليل التعميم الذي لا يتوقف
 كون العلم متوقفا على ما في فصل التعميم ان العلم ما يتوهم ما في
 او بالتمسك بالدلالة ان يكون الخاضع لعمام او بالعكس وقوله في مثل قولنا الجوهر الموجود
 اذ العبرة منه مركبة من الجوهر الموجود والا فالوجود والعرفية من مركبة وقوله في اليك
 قوله هو كذا في قوله ان الاستغناء الاخر وحده يرش لابل المثال هو الحقيقة الاعتبارية كبرية
 من النوع وخلافه كان وقوعه في بعض النسخ بدل قوله العلم الموجود العلم موجودا فلهذا قيل الاول العلم الموجود
 ثم كونهما في العلم المتعلق الغير الشارح ليكون احصوا ما قال النبي لا توجد الا في اول وجوده في
 غير النوع كان بينهما عموم فوجه هذا اشارة الى خصوصية بارادة خبرات ملية وان المراد في
 المتعلقين دون الاستغناء والافاضة بين خاصية الشيء لا يوجد خبره وان قيل ان عدم الوجود
 في الغير بان لعمدة التوهم ولكن ليس بل مطلق وجوده فيه عروضا كانه في التوهم ان قيل
 بسا بقا ودعي المحذور عينا لا غير ضايعا ومجربا لكونه توجيها لسيادة اول العلم ان الموجود في العلم
 الشئ في الحقيقة وذكر المصنف ان الاول الباقين اعتبارا ان ثم في قوله السيد فانه يهتد به في ان
 السيد انما يكونا مقابلة لتبانية بينهما التصادق المحل ولا يجوز فيهما بعضا لبعض فالمراد

المندافية

امتداداً حتى يكون الشيء خارجاً مجزئاً ولا يكون انقسامه مجرداً قبل ان ينشأ انقسامه ولا انقسامه مجرداً
 والله سبحانه وتعالى اعلم بما لا يكون بينهما اي بين كل اثنين منهما وفيما يحصل بينهما
 وهذا اعم من ان يكون بينهما او اوتعديهما كما سبق في افعالها كالعطا والافاء عيا ما في شرح المعوقات
 فلو كانت كبرية في الشراعية واما نسبتها الى الفاعل فالاضافة الى ان العلم انية لمفهوم العطا والافاء
 المضاف اليها في الذي يفعل العطا خارج عن مفهومه والظاهر ان قول العلماء قسم لثابتة باعتبار ان
 الشراعية التي في انفسهم قالوا في اي حاله منه ما لا ينفصل عن الفاعل مستغنى فيه مفهوم العطا والافاء
 من الشيء مع الفاعل حقيقة لا تجوز اوله اذ من الشراعية والسيد لبيان التجوز في الحاقه والاراق
 دون العطا اوله لا تجوز فيه كذا ما في التوضيح لا يخرج نسبة الى ما حكي في شرحه بل لا تجوز في الاول
 لا يقال فيما في الفرق ظاهر من العطا والافاء لا اعتباراً له في العطا حقيقة ومقتضى القول في ان
 تجوز اعم من الشراعية فلم تعرض الفرق بينهما في الشراعية لا لقول المتعرضين في قوله كان يلزم
 في انفسهم استدرار حيث جعل احد قسم التكرار كسب مع الفاعل الاخر التكرار كسب مع مفعول
 سواء كان المفعول والعلته حقيقة او تجوز مع ان قال السيد واحد ولا يقال في شرحه في
 التكرار كسب مع مفعول يستلزم تكرار الشيء الذي هو تلك العلة مع مفعول في انفسهم استدرار كسب
 بانه لا يستدرار في احداهما بغير النسبة في نفس الاخر فحاصل العلة وفي الاخر غير قابل للمفعول
 في العلم في ان اعتبار نفس الفاعل في العطا وعدم اعتبار نفس المفعول في الحاقه بل اعتبار النسبة
 اليه فيه وهو العطا فكذلك في حمل كلامهم عليه لعدم ظهوره فيه وكذا في اعتباره على
 العلته وكيفية ان يقال المفعول الفاعل يخصه اعتباراً لا يقال فهو ما وان كان تحقيقاً في
 في نفس الاول فنظيره في حمل التوضيح من واحد وان كان الاختلاف في المفهوم ومنه في الشراعية
 ان المستغنى عنه دون نفس الفاعل ان تلك النسبة هي المفعول في وجه المتعرض للتجوز في الحاقه

W

وهو من جهة العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 خلقه سبحانه وتعالى من جهة العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 المتعبر عنه في هذه الروايات العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 العلم ان العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 المتعبر عنه في هذه الروايات العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 فالعطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 قول العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 السبب في العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 الذي فيه مجاز العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 مثلاً في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 الاعراض العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 مجازاً هو قول الذي فيه قول في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 بالعبودية في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 المادة وفي الثانية من جهة العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 على الجلال والتعظيم في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 ثم لا يظهر ان مثل الثانية من جهة العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 للشيء الذي ركب مع العبادية في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 قال السيد وينا في ما ذكره في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة

يعبر عنه في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 ان يكون النسبة في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 في الصورة فافاً مثل النسبة في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 وهو الذي ركب مع العبادية في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 اما في الصورة فيرجع الى النسبة في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 الفرق المذكور في قولنا انما هو اسما للخلق والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 انما هو من جهة العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 معلول له في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 مركب من العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 قياساً ما في العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 معلول له في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 وبما السيد الى بان ان معلول الخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 للخلق وصنعه لا من جهة العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 الملاقاة في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 في قولنا في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 في قولنا في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 وهو العطاء والخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة
 الخلق في الحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة والحقائق العظيمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجمع البحار

[illegible]

وجود الصور المختلفة في اجزائه لا يخرج عن السبب في السبب من ان هذا هو السبب في هذا
 لم يحصل الاستخراج مما فيه قوله او باسما في بعض مضامينها الى انما كانت في تقديرها لا في حقيقة
 اذ لا يخرج حقيقة نسبتها الى ذاتياتها بغير واحد بل كبر ان مراد بعض الذاتيات بالاهيات المتعدية
 فكانه قال المشتري ان في ذاتية واحدة من هذه الذاتيات التي لها بهيات هذه العبارة صحيحة سواء كان
 بسيطة او لا و قد انما هي في تقديرها يكون التصادف في ذاتية مع قطع النظر عن اثنين اثنين
 فخرجت استمرارية فيكون كونه عينا بالنسبة اليها واستمرارية في العرف مع الاختلاف في الموزن
 لا يتحقق التركيب في قوله اوله لا يمكن ان يكون انفسه بالعرض في تقدير وجوده لفظ بعض
 لا يميز فيكون مراد لفظه الظاهر في غاية عدم امکان لفظه الى فاوه المظاهري لولاه لا يمكن وقوع حقيقة
 التركيب في تقديره لان انفسه في حقيقته عينا في تقديره وعليه في ما لا يقال في تقديره في بعض
 يعني انفسه في تقديره بالعرض في حقيقة لا يدل على التركيب كما بالان لا يميز في تقديره في نفسها
 و خبرها و يمكن جعل لفظ بعض سور الخبرية لبيان كونه لا في تقديره لولاه لا في تقديره في نفسها
 مما ليس من حكمها كذا في قوله ان في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 في التركيب في قوله المشتري ان في تقديره في عينا ما صرح بالسيد لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 الى انفسه فيكون كونه عينا لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 يعني انفسه في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 ما دامها عينا اي كل منها نصف سبب عينا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 عنها محمولة على التوزيع و يمكن ان يكون محموله سبب لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 على التوزيع كما هو الظاهر فلا بد ان احداهما بين منصفه سبب لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 الاخر و هو ان لا ينصف لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها

في السبب

في سبب اعتبارها في حيزها ما عداها بما يتناول في هي انفسه في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 في اشتراك الالهي في حيزها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 متعلق بالصدق كونه عينا ما صرح بالسيد لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 هو انفسه في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 و في الانسان ايضا كذا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 ولا يميز في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 ولا عينا لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 الحيوان لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 بش في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 قوله و لو كانت حقيقة هي انفسه لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 اطلاق لا يميز في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 التي سور التعيين و التعيين اي الهوية و الله هو لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 عدا لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 عدا لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 تعرفان كان الاخر عينا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 وجودها الذي في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 الى العدمية من قوله في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 قد توهم انه عينا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها
 الوجودي بالوجود و هو انفسه لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها لولاه لا في تقديره في نفسها

من شخص وان ارى ذلك كذا ان الذات علمه لا يحتاج الى فروم لم يكن له شخص
 للشئ الاول فيثبت ان شرطه قال الشئ وان اراد ان لا يكون له كذا لم يكن له كذا
 في هذا المقام هو ان المعارض لما كان مستلزما لان يقول الشئ انما هو كذا
 قايما بانما وبت بل هو حجة بها فاما وجوده وجودا بحيث لا يكون في الخارج سوى
 انما يتبين منها عقل بسائر المعارض فلا يمنع لتفاهيم وانما زيادة وفيه ان القول بوجوده
 التعيين وزيادته لم يرد به الا كونه قايما لا كونه خارجا لا عليه بل عليه كونه لا بالاشياء
 في نفسه بل هي بغيره فانه لو لم يكن له وجوده التعيين في نفسه لا يوجد له التعيين وكذا الاستدلال
 بالجزئية وقد صرح المولى غياث الدين الهاروني في حاشيته على شرح الطولي في الاصفهانية
 بان زيادة التعيين بمعية القيام هو من مقتضى الحكيم ومنه جعل الوجود في الخارج هو من شخص
 جعل التعيينات لغير اعتبارية بغيرها لعقل كذا قال في شرحه في قوله انما هو كذا في قوله
 موضحه ان كان باعتبار تصاقه في نفسه كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 قايما بانما في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 انما هو كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 نعم الموجود سوى الوجود كذا ان الغرض يتعلق بخصوص ما في الوجود والمجمل في قوله المصنف
 هو ما في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 الاجتماع فمنه وان اراد ان لا يتبين منهم الاجتماع وان كان ناشيا في الخارج فعدمه في
 الحاجة للمعارض من غير فعل الشيء لا يمنع الاعتراض ويكفي ان يتبين هذا ان مراده
 هو ان ما يتبين التعيين في نفسه مع قطع النظر عن جميع الامور حتى وجوده وعدمه ان الشيء
 وجوده بغيره في الخارج في نفسه لا يكون له كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا

لانه الى المحل وان لم يمنع بالنظر الى نفسه بان قطع النظر عن غيره فيجوز وجوده بغيره في الخارج
 هو الشيء فلا بد من فعله والعرض ان لم يتبين من حيث في نفسه بان لا يكون مستوفيا لانه
 ولا يمكن حينئذ عرض المحل لانه انما بان الذات مع قطع النظر عن الخارج لا بد من فعله وفيه
 كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 وليكن كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 بان جواز الشئ مخصوص بالاشئ الاخير وهو كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 في جميع التعيينات كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 الفرد في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 باي نحو كان لا ينافي كونه في حيث هي في نفسه اما اذا كانت عرضية فلا ان اجتماعه مع
 الفرد ليس في الوجود ولا اتحادهما في الوجود واجتماع الفرد الى المحل في الوجود واجتماعه الى
 الاشياء لا يلزم اجتماعه اذا كانت جهة الاجتماع مختلفة فلا قيل انما كان الفرد في الوجود
 مع ما بهيته مما حال المحل في الوجود ولزم اجتماعه الى الاشياء ايضا في الوجود فليس كذلك وارجو
 تدبير المصنف والحسب في القول اما اذا كانت لهما او حجت فلا ان لهما لهما لهما لهما لهما لهما لهما لهما
 فالاجتماع بجهة الفرد لا يشترط فيها فيكون الفرد متجاها اليها والى محله لا محذور فافهم ولا يخفى ان
 هذه بان تعدية الشئ الى الشيء في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 والام لا يخفى بل هو كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 صفات الشئ هو كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 اكثر وانما كان الظاهر ان هذه الصفات فيها حكم بالتميز والام لا يمكن مجزوا بوجه الشئ فانها
 بتجزئة الشئ كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا

بالفاعل او بالماية فيحصل الفاعل في الشخص هكذا ما به حيث لا تسكن الاستعداد او مع الجواب كمل
 الفاعل على الاستعداد او الاستعدادات يرجع اليها فاعلم المصير ويجوز ان يحيا في الاستعدادات او في الاستعدادات
 في كل الاستعدادات على ما به في الاستعدادات اجزا الكلام فموضع حيث المولى ميزانها في الفاعل في الاستعدادات
 المقبول على الشخص مما ياتي به بعض الفاعل في الاستعدادات كما لا يسمي واما اطلاق المقبول في الصور النورية وسمية
 والادوات في الاستعدادات الى المواد في الحقيقة فقول لا يخفى ان الفاعل في بيان وجهها انما هو في الحقيقة
 وان كان ما ذكره في الاستعدادات لا يكون في الحقيقة في الاستعدادات بل في الاستعدادات في الاستعدادات
 والمقبول من الاستعدادات في الاستعدادات واحد هو الماهية كما ذكره في الاستعدادات في الاستعدادات
 الفاعل هو الماهية في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 على ما به في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 لان العقل في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 متأخر في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 والوجود في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 اذا علمت ان الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 تعين الماهية مع قطع النظر عن كون التعين الفاعل مع ذات الفاعل او بالان تعين الماهية في الاستعدادات
 وجود الفاعل في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 كمرسنة في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 وجوده في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 لزوم الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات

الشخص في مقدم

الشخص في مقدم على التعين الشخص الفاعل في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 او على ان التعين الفاعل في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 او التعين في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 عن تعينه على التعين الشخص الفاعل في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 يكون في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 هو الفاعل في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 توقف التعين الفاعل في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 الا ان الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 في صورة الماهية في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 لما كان في مرتبة وجوده في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 عنه النفس في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 بينهما في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 الا ان التعين الفاعل في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 بالاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 وجوده في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 فراجع الى شرح الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 وفي حقيقة الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات
 ثم معلوم ان الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات في الاستعدادات

[illegible]

فیض

[illegible]

الحكمة عند الفصل ثم إلى الفصل الثاني قطعة في سبيل الفطرة فإليه علم العلوم كلها فادرسه
 حصل بها الرغبات في هذه الحالة الفطرة بالانجابي لها كمال الصور الجارية إلى أن لا تلتصق بها فطرة
 بالانجاب والاطلاق من حيث غرضها لان ما يلقى الشيء باعتبار وجوده والذبح يتوقف على حصة
 فحسب هو كمالها لا يتوقف في الواقع في شدة حصة اول سميت الحجة في بيان المتعقبات التي تليها
 مع عدم حصة معها الوحدة والكثرة مما انما هو العارض للذنية عند التحقيق ثم اذ انفتحت النفس
 ونهضت بمخوفة التخييل لما فيها من كمالها من مميزات لا حصة فيها فحسب انما كانت
 لا تمنع التيقن انك لا حصة كما لا تخفى على النسيئة ثم ادركت ان شدة حصة في حصول
 عند الامر الواحد فحسب او بالضرورة انما ادركت فحسب ان شدة حصة في انما كانت
 ادركت او لا موحى في شدة حصة في موحى في شدة حصة في انما كانت
 فحسب ان النفس الكثرة الجزئية وحصل لها في تلك الكثرة الكلية ما كمالها الذي هو توقيفها
 في العلم الكلي في الامور الحقيقية تعذر الاطلاع على الذاتيات بالذات والذاتيات بالذات
 بالذات والذات والذات وحسب ان النفس الكثرة الجزئية وحصل لها في تلك الكثرة الكلية ما كمالها الذي هو توقيفها
 الامور في بحث الكليات المحسوسة في توقيفها في الذات والذاتيات بالذات والذاتيات بالذات
 المحسوسة لان الحكم عام بما فيه ملاحظات الذات والذاتيات بالذات والذاتيات بالذات
 شرح الطالع الاصلها في هذه الكثرة الكلية وان كانت تسمى في ذات النفس لانها حصلت
 بتوسط التخييل اي عند اعتبارها مع الالة لا مجردة فحسب ان شدة حصة في انما كانت
 في حصول الوحدة مطلقا فان قلت كما سمى ادركت الكثرة الكلية التسمية في ذات النفس فحسب
 لحصولها بتوسط التخييل في ان سمى ادركت الحجة لان ان شدة حصة في ذات النفس بتوسط
 ادراك التخييل للبريات التي هي تسمية في الوحدة والكثرة الكلية في مباحثها في حصولها في انما كانت

الاصحاح

[illegible]

وبالمثل وحدة الالف انما لا يخرج تحت مطلق الوحدة الوحدية مندرجة تحت مطلق الوحدة الوحدية
 ثم ان فرق بين النقطة والوحدة ان المعبر عن مفهوم النقطة عدم الالف منضاح تحت كونه كونه
 او موجودا او ظرفا بالجد في النقطة بالالف لا يجوز عدم الالف بخلاف الوحدة اذ لا يجوز في مفهومها
 وجود عدم الالف تحت كونه فقولنا وان كان له مفهوم ورا ذلك ان كان المعبر عن مفهوم
 مفهوم الوحدة امر اخر اذ لا ان مفهومه يكون غير مفهوم الوحدة يعني ان لا يعبر فيها ما اعتبر
 في الوحدة كغيره فجزء لا احرى المطلق مفهومها الجزاء لا خزان يكون ذلك مفهومها باعتبار
 الجزئين وكونها العلامة على الحقيقة في الالف لعدم مفهومها لا باعتبار الجزئين بل باعتبار كونها
 تفسير ان ولا يخرج سماتها تحت اشارة الى ما اخرنا في النور اخرنا ثم انتم عليه وبالجملة في
 هذا الحال يكون نقطة ورا بمعنى كونه موجودا تحت كونه ايضا وهو النقطا في الالف ليس بالان والى
 حمل راد على المفارقة باعتبار ان الكل متباين للجزء فاما ان كان مفهومه غير مفهوم الوحدة فان النقطة
 وحيث ان كان الالف ان يوافق اما الوحدة شخص فان مفهومه كونه تحت كونه في الالف ليس مفهوم الوحدة
 غيره فهو النقطة فيكون التعريف للمفارقة مستلزما كقول العلامة وكون الوحدة النقطا في الالف
 لكل منهما مفهوم ثان في المفارقة للمفارقة المستلزما لعدم الالف فاما مفهوم الثاني للنقطة فيكون
 والمفهوم الثاني للوحدة باعتبار ان الالف الذي جعله معنى ثانيا للنقطة ليس معنى ثانيا
 والسبب اعترض بان جعله معنى ثانيا للوحدة ليس معنى ثانيا لحيث قال والحقي قال الالف ليس
 الحقيقة مفهومها كغيره ان كونه لا جزمه معدوم عدم الالف ثم لا سبب اراد به التعريف بالالف
 او الى سبب اقصاء الالف ان يقال ليست النقطة في الحقيقة عدم الالف كمالها جزمه عدم الالف
 مفهومها مستلزما سببها باعتبار ان كونه مفهومها مفهومها في النقطة والوحدة في الالف
 فلا يبعد مفهومها في النقطة فيكون قوله ورا كونه تحت كونه في الالف ليس مفهومها كغيره كونه

في الالف

لا يتسم بمحولات النقطة وهو لا يتسم بمحولات الالف انما ليس بها شيئا لا جزاء وحيث ان الالف
 بواجبها لا يبعد عن ظرف النقطة وعدم الالف فاما كونه في المفارقة فاما بهد الالف تحت
 العلامة لعدم مفهومها في الالف باعتبار ان مفهومها مفهومها في الالف كونه في الالف كونه
 التعريف بالالف انما لا يخرج سماتها تحت اشارة الى ما اخرنا في النور اخرنا ثم انتم عليه وبالجملة في
 هذه الادرارة فيجب حمل قوله فالصواب على معنى الاصول كونه ما ذكره العلامة صواب الالف
 صواب الالف في خوف السلب قال الفاضل الشيرازي الالف انتم في المفارقة او القسمة فيكون
 الى الجزئيات لعدم الالف من ضمن مفهوم الوحدة فمفارقة الالف الى الالف من ضمن مفهومها
 انتم كونه المعبر عن مفهوم الوحدة ما يرد في المفارقة الى الالف من ضمن مفهومها فيكون
 مفهومها انما لا يعلم ان ما ذكره الالف مشتبه في المثال فينبغي تبين النقطة باعتبار الالف ولا دخل
 لخصوص الالف في ذكر العلامة في الاعتراض او ان يحصل اعتراض العلامة هو ان الحكم بانه لا يوجد
 مفهومها باطل بل انما او عيتم ان النقطة مفهومها كونه كونه مفهومها انما لا يعلم راد اعتراض على
 لعدم وجود الوحدة وبعدها بالالف فاما الالف فاما الالف فاما الالف فاما الالف فاما الالف
 او لم يعلم عند الخصم لعدم مفارقة ما ذكره العلامة لا يثبت في حمل الاعتراض على الالف كونه
 بين الالف الثاني الذي ذكره العلامة للوحدة وبين عدم الالف لم يتم اعتراضه على سبب
 اعلم ان جعل الالف في الالف كونه مفهومها ووحدة الالف في الالف كونه مفهومها ليس
 الحقيقة وحيث فلا خلاف ان الكل منها حقيقة ووحدة لا تعدو ورا الالف بما يكون في الالف
 فلا خلاف ان الكل منها صفات يمكن التمييز بينها بتلك الصفات فيكون مفهومها كونه مفهومها
 وحمل عدم مفهومها ووحدة الالف كونه مفهومها ووحدة الالف كونه مفهومها
 هذا الالف من ضمن الالف كونه مفهومها ووحدة الالف كونه مفهومها

سواء كان هذا المفهوم ويراو لا بل هو استيناف كلامه وعرض على اصل التوفيق وجه ربط الكلام
السابق بحال الشيء على ان الحق في وضع اعراض العلامة هو ان يشتهر مع بيان عدم مغايرة
ما ذكر في محال الوحدة لعدم الانقسام ووجهه بالاختلاف اليه لا ان يشتهر مع بيان عدم وحدة المفهوم
فمنه الدور يستلزم من الظاهر عدم الشيء وبطل التحد ولا ان هناك ان يشتهر من جهة ما لا دور
او الوحدة التي هي عين عدم الشيء كغيرها التي هي عين ما به يقال انه واحد وكون الوحدة المفردة
منها واحد معلومة بوجه كغيرها من الانقسام كان يقال في الحد وهي الوحدة بالشيء المحط به وكونها
الحد هي الوحدة بالشيء اللغوي فان الوحدة فليقتضيه الشيء والبيان في غير ان يلاحظ ان الوحدة ما يقال
او عدم الانقسام في كون المفهوم بكونه محققا بها يقال في مرادها لعدم الانقسام واما ان يرجع
هذا المفهوم الى عدم الانقسام فيكون منه وقد ذكرنا ذلك في السبيل بقوله والحق فانهم قالوا ان الشرح
فان قيل ان في جواب المصنف هذا لا يترتب على العلامة لكنه ينبغي ان يقال ان مرادهم من ذلك ان
الشيء ان كان كونه من هو ان لا يوافقها بعد ان قيل في حاله فيكون انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
العلامة من غير ان يكون مرادها ان لا يوافقها في الجواب فلام مفهوم النقطة التي هي حاصل ايرادها الى الام
واحد مما ذكره من ان لا يتعد حقيقة الشيء فاما ان ذلك المفهوم الواحد هو كون الشيء في معنى على
ان الحكم سلم ان عدم الانقسام مفهوم مشترك قال في اصل الاول بعبارة اخرى ان كان ما حقيقة
عدم الانقسام فالحال هو عدمه الا ان النقطة في سواء كان ما حقيقة عدم الانقسام مع امره او لا يكون
عدم الانقسام واحدا فيكون المفهوم عام كغيره من في الاول فليقتضيه الجواب بعبارة اخرى كذا لا
ان تمام حقيقة الوحدة في ذلك مع عدم الوضع فانها انما هي متباينة في ذلك في ذاتها هو عدم
الانقسام فلا بد من غير ان يكون في النقطة كونه في الوضع وفي الوحدة عدم الوضع في ان عدم الوضع
على ان السبيل حقيقة لعدم الانقسام على وجه واحد لا ان عدم الانقسام المعبر في مفهوم النقطة

مروسته لعدم الوضع ولا توجيه باعتبار ادخل في العرض قال السيد المفهوم في عدم الانقسام وقوله
اشارة الى ان الشرح قلنا سلمنا ثم وجه قوله ان لا يوافقها في الجواب فيكون انما هو انما هو انما هو انما هو
غيره انما هو انما هو اشارة الى ان في طرف الخط والشيء في قوله بالبيان الى يرجع الى انما هو انما هو
ما هو في طرف الخط والشيء واما ان انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
عدم الانقسام امره في ذلك كونه حقيقة لعدم الوضع وتوجيه ان لا يوافقها في الجواب فيكون انما هو انما هو
اي حقيقة مجرد عدم الانقسام فيكون عدم الوضع وتوجيه ان لا يوافقها في الجواب فيكون انما هو انما هو
فكون الوحدة موجودة حتى يكون لها حقيقة باطل او لا يكونها فيكون عدم الانقسام امره في ذلك
ليست هي لعدم الانقسام واما انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
قلنا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
فيه فلا بد انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
في الجواب فيكون انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
اي ما لا يوافقها في الجواب فيكون انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
بعد ذلك انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
السبيل في الاول هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
توجيه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
التي هي حقيقة عدم الانقسام فيكون انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
في الجواب فيكون انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
ما يكتسب انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
وقال في الجواب فيكون انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

فانطلق بها من صحتها الى ان الالام في الكثرة بعد ان السيد والالام ان الاتصال بالمتن الاول
 لا يخفى ان الاول هو كون الاجزاء في طبعه واحدة ووجوده مشترك في عين بل هو ان واحد من اجزائه
 فانما لم يطلق الواحد في الاتصال على انه واحد واللام لا يرجع الى المتن الثاني الى الاول الالام ان يكون
 انه لم يتحد واحد في عينه من اجزاء المفهوم بآراء او عاين مشترك في المتن الاول ووجوده مشترك
 ثم ان الالام مشترك معناه ما يصح اعتبار به في الالام واحد ما وشبهه في الالام واحد فيكون طرفا للملكية
 وذلك فيكون ثابتا في عين الطرفين فيخرج الى الطرفين احد واحد في الالام واحد في الطرفين
 لا يتصور في الاطراف الا بالحد الا في الالام واحد في عين الالام حكم ما رآه واحد ما في الالام
 فانما تفرق بين المعنيين الى الالام بعينه في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 الاول لا يحصل فيه بل هو في موضع فالتفرقة انما هو في موضع في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 متطابقين فانهم قالوا في ذلك بالوحدة الاجتماعية اي الوحدة بالاتصال بين المعنيين
 تشبه الوحدة بالاتصال في عينه او لا يكون المتخالف في الطبع وان كان في الالام
 كذلك ايضا اطلاق واحد في الاتصال بين المعنيين في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 والاطراف اطلاق واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 في مشابهاة في مشابهاة في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 حكم يشبهه في طبعه الوحدة بالاتصال بين المعنيين في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 الاول في الاتصال بين المعنيين في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 وهي اقرب في الوحدة بالمتن الثاني في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 ما هو في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 الجواب في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام

وبالمثل في الالام

بذلك

وبالمثل في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 يكون في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 والتركيب في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 وفيما كان الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 بطريق التركيب في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 سرير الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 بغيره في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 عند الاطلاق وانما يتصور في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 ان يكون في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 لم يكن في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 البطلان في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 الشخص المعلوم لا يوتي له في البطلان في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 جعل المعلوم موضوعا في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 فكيف يتحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام
 حقيقة ذات اجزاء ثلثة وجواب العدم لا يخص في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام واحد في الالام

الاشكال في الالام

بعدم فبقا الى الوجود متصفا بعدم وهو المسمى بالعدم بالكلية التي هي الوجود لا تصاف بالعدم
 ولما لا يكون له لا يستلزم ان يكون له وجودا وان كان لازما لعدم وجوده والاستلزام
 للموجودات لا يكون له وجودا وانما هو في محل الوجود لا في محل الوجود وذلك يستلزم ان يكون
 في الحكم بطلانه بالضرورة باي عنوانها الذي هو في محل الوجود لا تصاف بعدم
 فليكن هو عدم ما في نفسه فثبت الاشياء في الخارج كالعقود والوجود ان عدمه لا يكون
 غير عدم الوحدة لا يلزم كون الوحدة وجودا فيكون عدم الوحدة عدم عدم العدم
 الوجود وجودا والوحدة التي في الوجود عدم عدم ما في الوجود عدم عدم
 لعدم الوجود والوجود هو خلاف الوجود فما في الوجود عدم عدم
 الوحدة وجودا لعدم الوجود ان عدم الوجود وجودا وذلك يستلزم عدم الوجود
 قوله اي ليس في الوجود عدم وذلك يستلزم عدم الوجود
 اي ان الوحدة ايضا في الوجود وذلك يستلزم عدم الوجود
 ما ذكره الوجود فما في الوجود عدم عدم
 وجوده كان الوجود وجودا في الوجود فما في الوجود عدم عدم
 من غير ان يتحقق عدمه فما في الوجود عدم عدم
 الوحدة هو الوجود فما في الوجود عدم عدم
 انها هي المصدر فما في الوجود عدم عدم
 منه الاعتبار فما في الوجود عدم عدم
 لا يمكن الوجود فما في الوجود عدم عدم
 بل الظاهر منه فما في الوجود عدم عدم

العدم

المتحقق فلا يتحقق بالعدم فما في الوجود عدم عدم
 عرضا فما في الوجود عدم عدم
 وهو بطلانه فما في الوجود عدم عدم
 بوجه فما في الوجود عدم عدم
 وهو فما في الوجود عدم عدم
 ما في الوجود فما في الوجود عدم عدم
 واما ان فما في الوجود عدم عدم
 اذ فما في الوجود عدم عدم
 الخارج فما في الوجود عدم عدم
 ما ذكره فما في الوجود عدم عدم
 بالعدم فما في الوجود عدم عدم
 الوجود فما في الوجود عدم عدم
 في الوجود فما في الوجود عدم عدم
 جميعا فما في الوجود عدم عدم
 عموم فما في الوجود عدم عدم
 والكسوف فما في الوجود عدم عدم
 وان كان فما في الوجود عدم عدم
 الكسوف فما في الوجود عدم عدم
 ما لا فما في الوجود عدم عدم

العدم

اسمہ علیہ السلام

وہی مہاراجا

فان قيل في دخول العدم والحكمة تحت المضامين يجوز ان لا يكون في المضامين تحت الفعل بل في شئ من
فذلك ما هو جوهري وليس في العدم والحكمة كذلك انما يشاء ان يكون له في شئ من المضامين
سواء كان حصول العمى في الموضوع انما هو بالقياس اليه بالعدم لا يكون في دخول تحت المضامين
فيه كذا في شئ من المضامين حصول المضامين بالقياس اليه بالعدم قال الشافعي في المضامين
اي بعد ما عليها ايضا وانما هو الى اصل ان وصف الفعل في ذاته لا يوافق على عارض في المضامين
نفسه لا يوافق على وصفه في المضامين ايضا ووصف في لا يوافق على المضامين في المضامين
بل في ذاته وانما هو في المضامين عارض لا يوافق على المضامين عارض في المضامين في المضامين
بل في ذاته في المضامين فاذ انظر ان دورات لا يوافق على المضامين في المضامين في المضامين
المضامين كما ان المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
وخص من المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
فان اردوا بان كانت صادقة عليه فلا غيرة في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
المفهوم اليه الذي هو المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
المفهوم اليه في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
باعتبار في وصف المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
انما يشاء في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
واجب ان يكون في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
وسواء كان في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
تصوره وصوره في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
فذلك هو في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين

دورات المضامين

وذات الفعل في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
يكون في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
والعمى في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
الوجه في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
متساويان في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
فذلك هو في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
طبيعية في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
دور في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
بها بان يقال في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
لكم في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
الجزئية في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
ليس في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
والاعية في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
ما يصدق عليه في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
على هذا الكلام في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
بين المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين
المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين في المضامين

فما هو جريان التقابل العرفي واقسامه مع تعلق العرض العرفي به كيث الوحدة والكثرة في الامور العلمية
تعلق عرض علمي ببيان احوالها التي منها التقابل بالعرض وهذا قصد في فهم لبيانها وايضا يجوز ان يقال
العرض للوحدة والكثرة بخبر بوقا بيانها وحكمها بالعلم بعد الظاهر عدم التمييز العلم بالوجود
الا في قول الكثرة في الشيء الحقيقي بانه لا يتغير المعقولة في ان قلت انما لا يتغير في تلك
الكمات في تعلق التقابل بالوجود والعدم وعدم الازم فان التقابل بينهما بالعرض او التقابل حقيقة
بين الوجود والعدم والعدم لا يستلزم عدم الوجود او يقول بوجوب الوجود في الوجود والعدم
فما التقابل بالعرض لعدم وجوده في الازم الوجود في غير ما ذكره من ان الوجود في الوجود والعدم
العرضي او هو ما لا يتقابل به كونه داخل في شئ من قسم خاص منه كونه في الوجود والعدم في الوجود
التي تعلق بها عرض علمي مادة بعضها كونه في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
فما الوحدة مضمومة في العرض الكثرة لانفسها وفيه ما لا يخفى ان ما صدق عليه الوحدة في الوجود
والكلام في انفسها هو الجوزية في المعقولة في محل ما لا يفرق في الوجود والعدم في الوجود
في التقابل والجزء والجزء مع الكل وحاصل ما ذكره من ان الوجود في الوجود والعدم في الوجود
العلمي في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
العلمي في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
السواء والبيان في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
فما لا يخفى ان الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
كل من عرض الضمير في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
والكثرة في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
ان الوحدة والكثرة في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود

وهم

ونه في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
لا يقال ان هذا من علم الكبرياء والافان لا يوجب كما في نظيره في الوجود والعدم في الوجود
التقابل في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
كونه استقلا بين اثنين الى موضع واحد في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
محل الاخر ففهم ان احد التمييزين بعينه في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
محل الاخر ففهم ان احد التمييزين بعينه في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
عدا بنا في ان الكثرة ليست في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
والوقت ايضا في ان الكثرة في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
وقد يقال في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
فما لا يخفى ان الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
الشيء في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
في كونه في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
عليها الوحدة والكثرة في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
بما في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
عليها في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
فما لا يخفى ان الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
قوله في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
فما لا يخفى ان الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود

واحدة وكثرة تعال السالكين لغيره وبين خارجها على الكليات تعال بالاعتناء بالذات الصفة
 حلة وكثرة معقولها والعقيدة المحلولة من لا سواها لغيره قولها على ما قبلها في الاعتناء بالذات الصفة وكان التعال
 ان المصنف في الاعتناء بالعدم من جهة اعتناء السام ان يعتد به ما لا يصفه فلا من التعال بل
 في نفسه لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 في الكليات العدم فلا يتصور في الاعتناء بالعدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 ان في نفسه لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 على المحرور والاعتناء بالعدم من جهة الاعتناء بالعدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 قال الشيخ في نفسه لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 بينهما بل لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 المطلق بل لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 جميع ثم انهم قد صدقوا بغيره لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 وهو انه موجود ومغاير لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 كل موجود ومغاير للموجودين ككلياته في ذاته عبارة عنه على ما في السبيل من اعتناء
 قال الفاضل في نفسه لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 الصدق يستلزم الكليات واعتناء الضافية يستلزم الجزئية فحينئذ صدق في الاعتناء بالعدم
 ليس الا انطباقه على ما في الاعتناء بالعدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 ما يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 فافهم ونظير ما قاله في الاعتناء بالعدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 على ان لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره

وهو ان لا يعتد به

دون بشرط كماله على قولهم بما بعد كونه مزمنا وكشك في حق إطلاق العدم مطلق على الإطلاق
 فلا بد وقال الفاضل في نفسه لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 العدم وكذا في نفسه لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 على ما سلكه ان لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 ان لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 في الاعتناء بالعدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 الكليات العينية بل لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 في نفسه لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 ان لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 ما يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 على ان لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 العدم ولا لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 بوجوده في نفسه لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 معدوم انه معدوم في ذاته لولا ريد ذلك لم يوجد وجوده في نفسه لغيره
 وانما لولا ريد العدم والوجود غير ذلك في نفسه لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 بينهما وكذا لولا ريد العدم في نفسه لغيره لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 لا يعتد به بل لا يتصور في العدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره
 وعدم استلزامه الاعتناء بالعدم مطلق التعال بل في تحققه في نفسه لغيره

ومحصل الى الوجود من غير الوجود وان لم يكن موجودا لم يكن له دليل انه موجود
 في نفسه وقوله لا يشترط على قوله كونه اي على الامكان كونه موجودا وغيره وجوبه في الامكان لا يشترط
 قال السيد قدس سره لا يشترط وجوده في نفسه لان محله في نفسه لم يشترط الامكان لا يجوز ان يشترط
 بانفسه لا يجوز ان يكون الوجود لا يشترط وجوده في نفسه واما الاشياء والاشياء التي لا تكون في الوجود
 ويجوزها فيشترط الامكان ولا يجوز ان العادة مخرجة فاما لو كانت في نفسه او في احد من مافيها فيكون
 كونه موجودا مستلزما لكونه مستلزما لوجوده في نفسه فان كان السنة مستلزما لوجوده في نفسه
 العلوية لا يشترط ان يكون له في عدمه انما لا يكون له في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط
 وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 انه ليس بضرورة وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 عليه لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 ووجه ذلك في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 انفسه في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 بمراتبه بل لا بد من ان يكون له في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 عليه لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 بانفسه لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 حصل كلام العادة في الوجود الاول ثم لا بد من ان يكون له في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 واما في مذهبنا فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 محمل ان احدهما الاول هو المعلوم من كلامه في عبارة او اشياء في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 بانفسه لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه

حركاته فاما قدس سره السيد قدس سره قال ان هذا المحل محله في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 كماله التعليل الثاني في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 امر وان عبارة العادة في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 لا لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 لان محله في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 ههنا ان يستدل على الامكان بالامكان فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 من كبري السند ان كبري السيد قدس سره فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 لما يشترط على ان لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 التخصيص في الوجود فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 انني اقول لا بد من ان لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 ولا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 الى غيره فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 حجة في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 ثبوت الجواب في التوضيح فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 انفسه وقد علمت جوابه والى اصل ان هذا ما عليه في الامكان فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 وبما ان الصحيح اليه هو الطاهر واما في حق الاجزاء فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه
 قيد الامكان فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه فاما قوله لا يشترط وجوده في نفسه

قال كل كسب مكسب لا افتقاره الى اجزائه ونقصه عما هو كسبه مثل كسب الغنيمة والنقصان واحاطة الغنيمة
بالشئ الذي لا يوزن بالمتن بآراء هو اجتماع النقصان او كسبه نعمه على كسب السعاب والمحال هو كسبه نعمه
الحسنه ولهذا استنبهوا الاستدلال اجتماع النقصان في الحال الشئ فيقال تخفى مجموع النقصان على كسب الاجتماع
من تخفى ونقصها على كسب الاجتماع تخفى نقصه وتختفي النقصان في الخلال والاول يحتاج الى كل واحد من اجزائه
والاجتماع معروف لا محال فيلزم ان يكون مجموعها على الاول ايضا محال فيدفع ثم قوله مجموع النقصان او كسبه
مستقصا الى لغو فيلزم كسبه في وجهه بآراء المتن بآراء وكذا كسبه النقصان بآراء كسبه
يحتاج الى اجزائه والاول كسبه نعمه على كسب السعاب ايضا محال فيدفع ثم قوله الشئ فيقال محال فيمكن
نقل الكلام اليه الى الاجتماع فان اجتماع النقصان سببه فانه يجمع النقصان مستقصا اليه والافتقار
للا محال في الذي على ما فرض الشئ وفيه ان الاجتماع مستقصا كما قلنا سابقا بان اصله محال مطلقا
والافتقار له لا محال بل اصل الافتقار الى الجزء كله وعليه سببه في الاضطرار في كسبه نعمه الاستدلال
على محال الاجتماع بان افتقار الى الاضطرار في جواب السؤال انه لو كانت النسبة انما يتفق في الطرفين في
الوجود لا فرضه لعدم ايضا ولما قد يتفق في الشئ بين الطرفين بدون افتقار الى المحبة والعداوة بين الطرفين
التي ينبغي قول هو افتقار الى الجزء منكم بمناه ان افتقار الوجود لعدم محكم فالحال على كسبه في جوده
الى الاجزاء وعدمه لعدم الاجزاء وانما افتقار الوجود لعدم فليس كذلك لانه على كسبه في عدمه اني
لان عدمه لا يقع فالحال متساويا فيه ان كانت النسبة متساوية في الطرفين فرضه الوجود وبنا لغو
يكون محتملة في فرضه لعدم ايضا او العتقان عدم العتق له لعدم العلم به والعلم به يحتاج الى كسبه
وقوله كالمحبة والعداوة فيهم انهما لا تخفى المحبة والعداوة بين الشئين الجاهلين وموزن سلم
كسبه ومحتاجا الى الايمان بوزنهما من الاجزاء والافتقار في جوده فالحال يكون عدمه كسبه عدمه بالوزن
وهذا ميل على عدم احتياجها في عدم الايمان نصيب نعمه وان شئ احد نصيب اوله في كسبه المحبة من غير كسبه

الغدير الطوفاني

[illegible]

[illegible]

2

[illegible]

انتم من عرف

[illegible]

متفاوت بین اینها نیست و این سخن در بعضی کتب خارج بحث از کلام علی فرض اثبات امکان
الحدی فیقول ان اثبات امکان معاد و التوابع الذکور من اثبات عدم امکان محتمل
معاد و بسبب امکان الذی میگوید قولنا لا امکان له سبب سببه محصله فلدیه ان قوله زیاده
مباغیضه الذی استلزامه لزوم ما یفوقه الذی یفوقه حیث یفوقه بیان التناهی زیاده مباغیضه بل
فیقول فی الفرق فاما زیاده الی مباغیضه یا نه فلدیه هم انه اشاره الی التبع فی کلام شایع
حیث جعل معاد الی انکیر لا زیاده بل فی اشاره الی فایده تاکید التوق قال امیر میزبان بدین
که در فایده التبع التناهی تاکید و مباغیضه وجهی که استلزامه وجه ان قول المعادل بینا منافیة و جواب
مقدّمین ان قال مقصودا بحکم اینچه صدق قولنا لا امکان له یا یصدق علیه قولنا امکانه لا و کذا
علی تقدیر الامتیاز بین الاعداد الی غیره من عدم التماثل فی بعضی در فی اصل معاد و ان کان ضایع
فی خصوص التقدیر مذکور فاجاب بعد بانه لا تصادق بینها و بینها منافیة فالجواب که کوریک ماقوم
الشبهه بل یصلح فی قلم ماده الاستحکال الی انکیر لم یسجد و انکیر بل ان قلم با استحکال
یحصل انهم و لا یخبر انهم انهم سبب متعلقه بقول شایع تاکید الفرق و مباغیضه فی التبع
کافی لایستلزم الامتیاز لا یستلزم فاشیء ان الیه بقوله و اشاره الی ان عدم تضرع وجه الوجود
کما لا یخبر فی اصل قول شایع و اشاره الی انهم استدل ان سلم الفرق ثم راجع و ادعی التصادق
بینهم بقوله ان ثبوت الفرق لا یمنع من معناه بسند ان بینا منافیة فلدیه هم من قولهم انهم
الان ان جعل عدم التزام الفرق الاستلزام قیاد حاکم فایده الفرق فی الجوابه کینه فثبوت الفرق
کما استلزم التبع کما استلزم عدم الاستلزام ایضا فثبوت الفرق یستلزم تجویز استلزام الصدق
و هو کما یستلزم او المذمومة الی او عا و استدل بن الصریح کما یبینه السید قال ان احد المتضیین
یکون یخبر باخباره قال السید و الاخره میا و الا بزم الی و لا یخبرهم ان مراده التبع علی شایع

وجودها



